



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد الباحث
عبد الرزاق حسن الشيخ

إشراف الدكتور
حمدي شحدة زعرب

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1433 هـ - 2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (المجادلة: 11)

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات، والمعوقات التي تحد من تطبيقها، والتعرف على تأثير تطبيق الحوكمة على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ولقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة؛ نظراً لقلّة عدد أفراد مجتمع الدراسة المكون من 47 شركة، واعتمدت الدراسة على استبانة صُممت لخدمة أهدافها، ووُزعت على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

يوجد أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين، إلا أن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، الأمر الذي يتطلب اجراءات أكثر إلزاماً للشركات المدرجة بضرورة تطبيق الحوكمة واختبار ذلك كشرط من شروط الإدراج في البورصة.

كما وتحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، مما يعكس مدى إدراك تلك الشركات لتأثير جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.

وقد احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول ترتيبياً بالتأثير على سعر السهم، بما يقله من أثر عامل الشائعات على سعر السهم، تلاه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ثم مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين، ثم مبدأ تحمل مجلس الإدارة لمسئوليته، ثم مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة، وكان مبدأ إعطاء أصحاب المصالح دورهم آخر المبادئ تأثيراً على سعر السهم.

وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري في المجتمع، والمحافظة على مستوى كافٍ من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، وضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من أثر عامل الإشاعة على سعر الأسهم في البورصة، والتي قد تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار، وتعزيز العوامل الإيجابية التي تؤثر على سعر السهم بالإيجاب إذ أن تطبيق الحوكمة ينمي الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة، مما يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين.

Abstract

The role of corporate governance in achieving the quality of accounting information and its impacts on stock price. "A Practical study on listed companies in Palestine Exchange"

This study aimed to determine the importance of applying the corporate governance to achieve the quality of accounting information, to clarify the impacts on the stock price, to measure the perception of such importance, to determine the extent of applying the corporate governance by the management of companies listed on the Palestine exchange, to identify constraints that limit their application, and to identify the impact of applying governance on the factors affecting the share price of companies listed on Palestine exchange.

Analytical Descriptive Method was used, and relied on the comprehensive survey method of the study population due to the small number of study members which consisting of 47 companies, the study relied on a questionnaire designed to serve its goals, and distributed to all companies listed on the Palestine exchange.

The study findings:

There is a basis for the rules of corporate governance in listed companies in Palestine exchange, but it still needs further development and monitoring of all developments concerning the application of the rules of governance and draw their concepts more deeply, which requires measures more binding for listed companies need to implement governance and test it as a condition of listing on the Palestine exchange.

Listed companies on the Palestine exchange keep to meet the requirements of the quality of published accounting information, that reflect the perceptions of those companies to the impact of the quality of accounting information resulting from the application of corporate governance on the share price.

Disclosure principle occupied the first factor that effect on the share price, followed by the principle of protecting the rights of shareholders, then the principle of fair treatment of shareholders, then the principle of Board of directors responsibilities, then the principle of availability of an effective framework for governance, the principle of giving stakeholders was the last principle affecting the share price.

The study recommended to the need to exert more efforts and follow-up-to-date on the application of the rules of corporate governance in companies in order to develop awareness and the role of investment in the community, to maintain adequate level of disclosure, transparency in financial reporting, to make them available to all shareholders, and the need for companies listed on the Palestine Exchange to raise the level of governance to reduce the rumor factor impact on the shares price in the stock market, which may limit the desire of the investor in the investment, and enhance the positive factors that affect the stock price positively as the application of governance grows the profits of the company, and thus supports the financial position of the company, which gives a positive outlook for investors.

الإهداء

إلى والدي العزيز...

النموذج النادر من نماذج العطاء المتدفق الذي لم ينضب معينه يوماً واحداً... إلى من رباني بحبات العرق.. وماء العيون... إلى الباحث عن الحق دائماً ولا يخاف فيه لومة لائم إلى (قدوتي ومفخرتي) أبي.

إلى أمي الغالية...

التي استمد منها الدفاع والحنان... إلى من ربنتي على العفة والكرامة والشرف... إلى من غرست في حب العلم منذ نعومة أظفاري (نبع العطف والحنان) أمي.

إلى زوجتي المطابرة...

الشريكة الوفية التي ما ادخرت جهداً في توفير المناخ المناسب طيلة فترة الدراسة، جزاها الله خيراً.

إلى أخوتي وأخواني الأعزاء...

الذين أكنُّ لهم كل تقدير.

إلى أبنائي الذين أحبهم...

فرح - حسن - أنس

إلى أهلي جميعاً وأصدقائي الذين أزروني من أجل تحقيق الآمال...

إلى كل من له حق عليّ...

إليهم جميعاً أهدي هذه الدراسة

الباحث

عبد الرزاق حسن الشيخ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي وبسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل د. حمدي زعرب لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

وأقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من أ. د. علي عبد الله شاهين مناقشاً داخلياً ود. محمد ساير الأعرج مناقشاً خارجياً، لتكريمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

أسأل الله تعالى أن ينعنا بما علمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

عبد الرزاق حسن عبد الرزاق الشيخ

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	آية قرآنية
أ	ملخص الدراسة بالعربية
ب	ملخص الدراسة بالإنجليزية
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	قائمة الجداول
ر	قائمة الأشكال
ر	قائمة الملاحق
ر	قائمة الاختصارات
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
5	متغيرات الدراسة
6	الدراسات السابقة
6	أولاً: الدراسات باللغة العربية
9	ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية
11	التعليق على الدراسات السابقة
الفصل الثاني: حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية	
13	مقدمة
المبحث الأول: حوكمة الشركات	

الصفحة	الموضوع
14	أولاً: تمهيد
14	ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات
15	ثالثاً: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
17	رابعاً: مبادئ حوكمة الشركات
22	خامساً: أبعاد الحوكمة:
23	سادساً: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة
24	سابعاً: محددات تطبيق حوكمة الشركات
25	ثامناً: خصائص الحوكمة الجيدة في الشركات
المبحث الثاني: حوكمة الشركات في فلسطين	
26	أولاً: تمهيد
26	ثانياً: تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين
27	ثالثاً: أهم معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين
28	رابعاً: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات
29	خامساً: حوكمة الشركات في فلسطين وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية
الفصل الثالث: أثر جودة المعلومات المحاسبية على سعر السهم	
31	مقدمة
المبحث الأول: المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها	
32	أولاً: تمهيد
32	ثانياً: مفهوم المعلومات المحاسبية
35	ثالثاً: أهمية المعلومات المحاسبية
36	رابعاً: تصنيف المعلومات المحاسبية
39	خامساً: مقومات النظام المحاسبي لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية
39	سادساً: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
44	سابعاً: معايير جودة المعلومات
المبحث الثاني: انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سعر السهم	
46	أولاً: تمهيد
46	ثانياً: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية

الصفحة	الموضوع
47	ثالثاً: انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية
47	رابعاً: انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سعر السهم
المبحث الثالث: الحوكمة والعوامل المؤثرة على سعر السهم	
49	أولاً: تمهيد
49	ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر السهم
53	ثالثاً: علاقة المعلومات المحاسبية الجيدة الناتجة عن تطبيق الحوكمة مع سعر السهم
الفصل الرابع: الإطار العملي للدراسة	
55	مقدمة
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات	
56	أولاً: تمهيد
56	ثانياً: منهجية الدراسة
62	ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة
70	رابعاً: المعالجة الإحصائية
المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	
72	أولاً: تمهيد
72	ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي
73	ثالثاً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
92	أولاً: النتائج
94	ثانياً: التوصيات
95	ثالثاً: الدراسات المقترحة
96	المراجع
103	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
57	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	1
57	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	2
58	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	3
58	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي	4
59	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نشاط الشركة	5
59	عمر الشركة: (مدة ممارسة الشركة لنشاطها)	6
60	عدد موظفي الشركة	7
60	رأسمال الشركة	8
62	مقياس الإجابات	9
63	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: (يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)	10
64	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: (تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات)	11
65	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: (تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم)	12
66	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: (يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)	13
67	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: (يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)	14
68	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	15
69	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	16
70	معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)	17
70	أطوال الفترات	18
72	اختبار التوزيع الطبيعي	19

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
75	تحليل فقرات المحور الأول (يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)	20
78	تحليل فقرات المحور الثاني (تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات)	21
80	تحليل فقرات المحور الثالث (تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم)	22
83	تحليل فقرات المحور الرابع (يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)	23
86	تحليل فقرات المحور الخامس (يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)	24
87	تحليل محاور الدراسة مجتمعة: (يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)	25
88	نتائج اختبار t للفروق بين إجابات الباحثين حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى المؤهل العلمي	26
89	نتائج تحليل التباين الأحادي حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى التخصص العلمي	27
90	نتائج تحليل التباين الأحادي حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى المركز الوظيفي	28
90	نتائج تحليل التباين الأحادي حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى عدد سنوات الخبرة	29

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
38	اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية	1
40	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
104	نموذج الاستبانة	1
111	أسماء محكمي الاستبانة	2

قائمة الاختصارات

المعنى باللغة العربية	المدلول	الاختصار
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
بيان مفاهيم المحاسبة المالية	Statement of Financial Accounting Concepts	SFAC
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization For Economic Co-operation And Development	OECD
معهد مركز أبحاث مسؤولية المستثمر	Investor Responsibility Research Center Institute	IRRCi

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1- المقدمة:

أضحت التجارة في الأسواق المالية من سبل تطوير الاقتصاد ودعم الشركات في النمو والتطوير، فأصبحت سبباً في زيادة حجم الشركات وتحولها لشركات دولية، واتباع هذه الشركات للمعايير الدولية في الإدارة لتواكب تطورات العولمة، في ظل هذه التطورات تحولت الهيمنة لصالح تقنية المعلومات بدلاً من القوة الصناعية التي كانت من سمات الشركات في الماضي.

ومن أجل الوفاء بمتطلبات الأسواق المالية؛ لا بد للشركات التي ترغب بإدراج أسهمها في بورصة فلسطين الالتزام بمعايير من حيث حجم رأس المال ومعايير الإفصاح، لاسيما أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تشكل ركيزة أساسية ودوراً هاماً وحيوياً في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وزيادة قدرتها وقيمتها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ويتطلع المستثمرون في هذه الأسواق لزيادة أرباحهم والاطمئنان على استثماراتهم في هذه الأسواق، ومن أهم المؤشرات التي يراقبها المستثمرون سعر السهم في السوق، ويتأثر سعر السهم بعوامل عدة قد تكون الحوكمة من هذه العوامل، بما لقواعدها من أثر على جودة المعلومات المنشورة عن الشركات والتي تعكس الواقع الحقيقي لهذه الشركات.

لأنه في ظل المتغيرات السائدة في البيئة الاقتصادية العالمية من انهيارات وأزمات مالية شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في العقود الماضية وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية من بعض الشركات الكبرى، مما أدى إلى فقدان الثقة في الشركات المساهمة، وما صاحبه من تشكيك في كفاءة وأداء مجالس إدارة هذه الشركات، لذا قامت العديد من دول العالم بتطوير تطبيق مفهوم الحوكمة (باشيخ، 2009: 2).

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تلعبها الحوكمة في استقرار الأسواق المالية، حيث تلعب الحوكمة دوراً مهماً في زيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الشركات، وتحقيق توازن مصالح بين إدارة الشركة والمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصالح، ما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة (أبو موسى، 2008: 2).

ولحدثة الحوكمة في البيئة الفلسطينية نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛ هذا وكما تشير

الدراسات إلى أنه بخلاف الحوكمة يوجد عوامل أخرى تؤثر على سعر السهم في الشركات المدرجة في البورصة، وتتأثر هذه العوامل بتطبيق الحوكمة لذا سيتم اختبار هذا التأثير، ولتكون هذه الدراسة لبنة في لبنات بناء فكر واعي عن حوكمة الشركات وتطبيقها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأنها تساهم في إبراز دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات مما يعزز ثقة المستثمرين بالمعلومات المنشورة للشركة ويدعم الاستثمار المحلي.

2- مشكلة الدراسة:

يسعى أي مستثمر لأن يضع استثماراته في شركات ذات سمعة طيبة تتسم اداراتها بالشفافية، ليحقق أقصى عائد متوقع لاستثماره، ولتحقيق ذلك يجب توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وتعتبر الحوكمة من الظواهر الحديثة التي تعمل على تحقيق جودة المعلومات، وتعتبر بورصة فلسطين من الأسواق التي تسعى لترسيخ مفهوم الحوكمة في الشركات المدرجة فيها لتوفر استثمار آمن لمستثمريها، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

وينفرد منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى توفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

2- ما مدى حرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات؟

3- ما مدى ادراك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم؟

4- ما هو ترتيب مبادئ حوكمة الشركات من حيث الأولوية بالتأثير على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

5- ما هو ترتيب تأثير تطبيق حوكمة الشركات على العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

6- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس "يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى

للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي؟

والإجابة على هذه التساؤلات هي جوهر مشكلة الدراسة والتي يحاول الباحث دراستها لاستخلاص النتائج ومحاولة الوقوف على بعض التوصيات التي قد يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

3- أهمية الدراسة:

يتطلع المستثمرون في هذه الأسواق لزيادة أرباحهم والاطمئنان على استثماراتهم في هذه الأسواق، ومن أهم المؤشرات التي يراقبها المستثمرون سعر السهم في السوق، ويتأثر سعر السهم بعوامل عدة ولاشك أن للحوكمة أثر على تغير الأسعار في السوق، بما لقواعدها من أثر على جودة المعلومات المنشورة عن الشركات والتي تعكس الواقع الحقيقي لهذه الشركات.

هذه الدراسة ستكون لبنة في لبنات بناء فكر واعي عن حوكمة الشركات وتطبيقها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأنها تساهم في إبراز دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات مما يعزز ثقة المستثمرين بالمعلومات المنشورة، لاسيما أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تشكل ركيزة أساسية ودورًا هامًا وحيويًا في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وزيادة قدرتها وقيمتها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل موضوع مهم موضع اهتمام المؤسسات العامة والخاصة على السواء، إذ أن سعر السهم يشغل اهتمام الشركات والأفراد، كما تؤكد الدراسات على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية، وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية الفلسطينية والتي ستعكس على قرارات المستثمرين وحركة التداول في بورصة فلسطين.

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على القواعد والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات والتي تؤثر على سعر السهم.
- 2- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يؤثر على سعر السهم.
- 3- التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية المحققة في ظل تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم لزيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.
- 4- دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضيات الفرعية:

1- يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2- تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات.

3- تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.

4- يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5- يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس "يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي.

6- متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل:

- تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ثانياً: المتغير الوسيط:

- تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: المتغير التابع:

- سعر السهم.

7- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة عكش (2011)

بعنوان: "أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية".

هدفت الدراسة لبيان أثر حوكمة الشركات على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية السورية.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن تطبيق الحوكمة يحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية، وأنه يتطلب العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية لملائمة عملية التطبيق، كما تبين وجود ارتباط بين تطبيق حوكمة الشركات وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود ارتباط بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للشركات التي تطبق الحوكمة. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في مختلف الشركات في سورية، مع محاولة وضع معايير لحوكمة الشركات في سورية تتناسب مع ظروف البيئة الاقتصادية السورية وتحقق الاستفادة القصوى من تطبيق حوكمة الشركات وضرورة توفير الضمانات القانونية لحماية حملة الأسهم في الشركات المساهمة السورية.

2. دراسة الأسطل (2010)

بعنوان: "دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر التحديد الدقيق لتكلفة المنتجات في تفعيل وزيادة ودعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين والتعرف على آليات ومبادئ الحوكمة. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن هناك أثر للتحديد الدقيق لتكلفة المنتجات على تفعيل وزيادة ودعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، وأن هناك أثر لتطبيق أساليب الإدارة الاستراتيجية للتكلفة على تفعيل وزيادة ودعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة توجيه الاهتمام بدرجة أكبر لبيانات التكاليف وتحليلاتها، لأنها تمثل المدخل الفعال لوصول الشركات الصناعية إلى مركز تنافسي مميز في ظروف المنافسة السائدة حالياً، ضرورة أن تتضمن الإجراءات الحاكمة للتنظيم الإداري الفعال بالشركات الصناعية

الفلسطينية، وتفعيل دور أنظمة التكاليف والمحاسبة الإدارية في وضع خطط الشركة، ووضع الأهداف، ومتابعة التنفيذ، وتقويم الأداء في ضوء آليات الحوكمة.

3. دراسة باشيخ (2009)

بعنوان: "أثر لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة استكشافية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الإيجابية لتطبيق لائحة الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، وعلى جودة المعلومات المحاسبية فيها، والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات التي تم تحقيقها في ظل تطبيق حوكمة الشركات على سوق الأسهم السعودي. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن تطبيق لائحة الحوكمة إيجابي وينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي للشركة، كما ويساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أنه يزيد الثقة والشفافية في جودة المعلومات المحاسبية، كما وأنه يزيد الثقة في سوق الأسهم السعودي، وأن أسعار أسهم الشركات التي تطبق الحوكمة تتأثر إيجاباً ويزيد حجم تداولها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة إلزام تطبيق لائحة الحوكمة، وزيادة رقابة الجهات المشرفة على تطبيق لائحة الحوكمة، وتكثيف الوعي عن فوائد الحوكمة لدى المستثمرين، وإجراء الدراسات التي تربط بين النسب والمؤشرات المحاسبية التي تطبق حوكمة الشركات وبين آثارها على السهم.

4. دراسة أبو حمام (2009)

بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الفكرية والتعرف على الأبعاد التنظيمية والجوانب التقييمية لحوكمة الشركات، والوقوف على دور الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وتأثرهم بقواعد الحوكمة والتعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة

تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.

5. دراسة أبو موسى (2008)

بعنوان: "حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وطرق التغلب عليها، ودراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وبين جذب الاستثمارات المحلية والخارجية للسوق المالي الفلسطيني، ودراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وبين كفاءة بورصة فلسطين.

وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة بورصة فلسطين بأربعة مبادئ من المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات وهي مبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ المعاملة العادلة للمساهمين، ومبدأ الإفصاح والشفافية، والمبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، لا تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالمبدأ المتعلق بدور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة في الشركة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة نشر ثقافة الحوكمة لدى المستثمرين والمراجعين والشركات وغيرها من الجهات ذات العلاقة، تطوير مؤشر لحوكمة الشركات في فلسطين يشتمل على عدة نقاط ومعايير ومقاييس لتقييم مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة.

6. دراسة عبد الملك (2008)

بعنوان: "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المنهج الملائم والذي يستخدم في وصف العلاقة بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم وما هي علاقة الحوكمة بكفاءة السوق، ودراسة وتحليل ارتباط حوكمة الشركات بالسعر العادل للسهم.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن المنهج الذي يصف العلاقة بين الحوكمة وأسعار الأسهم هو منهج دراسة السوق، أهم القواعد والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات والتي تؤثر على قدرة السوق على الوصول للسعر العادل للسهم، هي قاعدة أو مبدأ الإفصاح والشفافية، وأن حوكمة الشركات تعمل على تحقيق الكفاءة في سوق الأوراق المالية ومن ثم تحقيق العدالة في الوصول للسعر العادل للسهم.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة اهتمام كل من البورصة المصرية وهيئة سوق المال بالآليات المقترحة لتحقيق الشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات ومن ثم تحقيق العدالة في الوصول

للسعر العادل للسهم، وضرورة تفعيل القرارات الصادرة من هيئة سوق المال والتي تخص التلاعب بالمعلومات الداخلية.

7. دراسة نور ومطر (2007)

بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط، جوانب الخلل في تطبيق النظام تترسخ بشكل رئيس في عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة المبادرة من جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات تطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به، وأن تفرض جهات الرقابة والإشراف على جميع الشركات المساهمة العامة في القطاعات المختلفة تأسيس لجان للحاكمية المؤسسية فيها، وتفعيل دور لجان التدقيق وإعطائها مزيداً من الصلاحيات في الشركات المساهمة العامة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Okpara (2009)

بعنوان: "حوكمة الشركات في اقتصاد البلدان النامية: الحواجز، والقضايا، والآثار المترتبة على الشركات".

هدفت الدراسة إلى دراسة الحواجز، والقضايا، والتحديات التي تعوق التنمية والتنفيذ الفعال لحوكمة الشركات في نيجيريا، واستخدمت الدراسة مزيجاً من أساليب البحث الكمي لجمع المعلومات، حيث تم جمع البيانات من 296 مدير شركة، رئيس شركة، وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المختارة. تم استخدام البيانات الوصفية والتحليلات والمقابلات لتوضيح ما يتعلق بالحواجز والقضايا التي تعوق تطبيق الحوكمة الفعالة في نيجيريا.

وخلصت الدراسة إلى توفير معلومات هامة خاصة بحوكمة الشركات والحواجز التي تعوق تطبيقها وتنفيذها في نيجيريا، وكشفت عن وجود عدد من المعوقات التي تعوق تنفيذ وتعزيز حوكمة الشركات في نيجيريا، هذه القيود ضعف أو انعدام آليات تطبيق القانون، وانتهاك حقوق

المساهمين، وانعدام الالتزام من جانب مجالس الإدارة، وضعف الانضمام إلى الإطار التنظيمي أو عدم التطبيق، وانعدام الشفافية والإفصاح.

2. دراسة Shawwa (2007)

بعنوان: "حوكمة الشركات وأداء الشركات في الأردن".

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومؤشرات الأداء في الشركات المساهمة الأردنية، وقد تم التركيز على عنصري حجم مجلس الإدارة وتركز مناصبي رئاسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في شخص واحد. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمع بين مناصبي رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في الإدارة التنفيذية كان له ارتباط إيجابي بمؤشرات أداء الشركات المساهمة الأردنية. ومن أهم ما أوصت به الدراسة أن يتم تعديل بعض معايير مبادئ الحوكمة المطبقة وفقا للاعتبارات والمعايير الثقافية والمؤسسية التي قد تميز مجتمعا عن سواه، قد تكون نتيجة هذه الدراسة تتعارض مع مبدأ فصل المصالح والمسئوليات إلا أنها قد تتناسب مع المجتمع التي اجريت فيه الدراسة.

3. دراسة Frank Yu (2006)

بعنوان: "آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح".

هدفت الدراسة إلى توضيح "آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح"، حيث تم اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تركز على العوامل الداخلية للحوكمة مثل التركيز العالي للمساهمين وتركيز مجلس الإدارة فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر، في حين أنه في حالة التركيز على العوامل الخارجية للحوكمة بشكل قوي فإن الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، وأشارت الدراسة أن إدارة الأرباح ليست المحرك الرئيس بين طرفي الملكية والحوكمة.

4. دراسة Core, et.Al. (2005)

بعنوان: "العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائدات الأسهم وفحص الأداء التشغيلي وتوقعات المستثمرين".

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائد الأسهم، حيث تم فحص الأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وقد شملت العينة الأساسية للدراسة كل الشركات التي لها دليل الحوكمة المعد من قبل معهد جو للإدارة حيث تم إعداد دليل الحوكمة من استطلاعات IRRCi حول حقوق المساهمين، حيث تم تتبع دليل الحوكمة لعام 1990 واستخدامه لكل السنوات

مما ساعد في تعظيم حجم العينة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات التي تتبع معهد جو .

وخلصت إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف في حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي لها، بينما أخطاء توقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الأرباح لا تعطي مؤشر أ على ضعف الأداء كما أوضحت الدراسة بأن فرضية الحوكمة الضعيفة لا تكون سبباً في تحقيق عوائد قليلة على الأسهم.

5. دراسة Abu Suad (2005)

بعنوان: " تعزيز مناخ المشاركة لحوكمة الشركات في مصر من أجل تحقيق التكامل مع المبادرات العالمية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المبادرات الرائدة لإرساء قواعد الحوكمة على المستوى الدولي والإقليمي وربطها بالمبادرات المصرية من أجل اندماج أكبر بين قضايا وظروف السوق المصري في إطار العولمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة المؤسسية الجيدة يجب أن تكون محط اهتمام استراتيجي من قبل صانعي القرار لتمرير المفهوم الثقافي للحوكمة الجيدة إلى المدراء والموظفين المعنيين. ومن أهم ما أوصت به الدراسة تهيئة إطار قانوني متكامل يمكن من تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية و سعر السهم يتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة الحوكمة في إطار الشركات والمعايير التي وضعتها لجنة بازل في مؤتمرها عن الحوكمة، ركزت الدراسات على جوانب جزئية من حوكمة الشركات مثل كفاءة السوق وجودة التقارير المالية.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غير ها من الدراسات بأنه اشملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مبادئ الحوكمة وأثره على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على أثر ذلك على سعر السهم، ودراسة أولوية تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم، ومعرفة مدى تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة، كما أنها احتوت على متغيرات جديدة عن الدراسات السابقة مثل جودة المعلومات وسعر السهم، كما وتعتبر الدراسة المحلية الأولى التي تناولت أثر الحوكمة على سعر السهم في بورصة فلسطين حسب علم الباحث.

الفصل الثاني
حوكمة الشركات
وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية

مقدمة:

يوضح هذا الفصل مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها لدى المستثمرين، الأمر الذي يتطلب توضيح أهدافها ودراسة مبادئها وأبعادها المختلفة، وسيتم التعرف على الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، ودراسة محددات تطبيق حوكمة الشركات، والتعرف على خصائص الحوكمة الجيدة في الشركات، إلى جانب تسليط الضوء على مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين، وأهم المعوقات التي تواجه ذلك.

المبحث الأول حوكمة الشركات

أولاً: تمهيد

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزها (جودتها).

لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية. كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية إذ تعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالآخر (جمعة، 2009: 2).

ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات

يتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين لمفهوم حوكمة الشركات.

لذا سنستعرض مجموعة من التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم والتي من أهمها: فقد عرف (أبو موسى، 2008: 16) حوكمة الشركات بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد تعمل على تحقيق توازن المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من إدارة ومساهمين وأية أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة.

في حين اعتبر (علي وشحاتة، 2007: 77) حوكمة الشركات بأنها إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيه أو المعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد

الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية، التي يتعامل معها المساهمون والشركات.

أما منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوماً للحاكمة المؤسسية على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفعالية (OCED, 2004).

ومما تقدم من تعريفات متعددة تستخلص أهم الملامح التي تميز حوكمة الشركات، فقد أجمعت التعريفات على أنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم العلاقات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة بالشركة وتحدد مسؤولية كل طرف.

ثالثاً: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تعاظمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات، فتزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لما تحققه من زيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة، ويضاف إلى ذلك أن تطبيق حوكمة الشركات يحقق المزايا التالية (أبو موسى، 2008: 23) و(سليمان، 2006: 27):

- 1- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين.
- 2- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم القدرة التنافسية للشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيس.
- 3- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه التدفقات النقدية الناتجة عنها إلى الاستخدام الأمثل منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.
- 4- توفير مصادر تمويل للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو سوق المال خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

5- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال، والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

6- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات ومن ثم الدول.
7- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.

8- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركات أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلي قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

9- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

ويتضح أن حوكمة الشركات تتمتع بأهمية عالية في بيئة الاستثمار والأعمال لما لها تحققه من جودة معلومات، ودرءاً لمخاطر محتملة، يمكن تجنبها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وهناك عدة أهداف تعمل حوكمة الشركات على تحقيقها من أهمها (خليل، 2005: 16):

1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.

2- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركات، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

3- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.

4- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

5- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

6- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

7- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

رابعاً: مبادئ حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة، لا بد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (مبادئ حوكمة الشركات) بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة، وأصبح تطبيق هذه المبادئ وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشراً على المستوى التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بمبادئ الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد، وبالتالي أثرت على الاقتصاد ونموه.

وبناء على ما تقدم قسمت المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات إلى ست مجموعات كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتدرج مجموعة رئيسة من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي (8: 2004, OECD):

1) توافر إطار فعال للحوكمة.

يشجع إطار حوكمة الشركات على تحقيق شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية التنفيذية (10: 2004, OECD):

1. ضرورة وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
2. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.
3. ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
4. ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

2) حماية حقوق المساهمين:.

يضمن هذا المبدأ الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم في الآتي (المشهداني وطالب: 2011: 36) نقلاً عن (11: 2004, OECD):

1. طرق مضمونة لتسجيل الملكية- إرسال أو تحويل الأسهم- الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة - نصيب من أرباح الشركة.
2. الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل: (تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة- الترخيص بإصدار أسهم إضافية - العمليات الاستثنائية، بما في ذلك تحويل كل أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدي في الواقع إلى بيع الشركة).
3. الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغي أن يحاطوا علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت، وتزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ، ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجرى اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع، وأن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، وإمكانية المساهمون من التصويت سواء شخصياً أم غيابياً، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضورياً أم غيابياً.
4. وجوب الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.
5. ينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية، كما وينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات، وبيع حصص جوهرية من أصول الشركة، حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم والملجأ القانوني لهم.
6. ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون، ينبغي على المستثمرين المؤسسيين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية، كما ينبغي على المستثمرين المؤسسيين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي

يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية
الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

7. ينبغي السماح للمساهمين، بما فيها المستثمرون المؤسسون، أن يتشاوروا مع بعضهم
بعضاً فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للتعريف
الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

(3) المعاملة العادلة للمساهمين.

يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي
الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على
تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم (OECD, 2004: 13)، ويتحقق ذلك من خلال مراعاة
ما يلي (قباجة، 2008: 42):

1. معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت
المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغييرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً
على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من
الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير
مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
2. حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، وبمنع التداول
بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
3. يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات
أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن
أطراف أخرى.

(4) دور أصحاب المصالح بالنسبة للمبادئ المنظمة للحوكمة.

يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو نشأ نتيجة
لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح
في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالياً (OECD, 2004: 14).
وللوقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة بتأمين تدفق رأس
المال الخارجي والداخلي إلى الشركات سواء في شكل ائتمان أو حقوق ملكية، وكذلك الدور
الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها مالياً وإدارياً، ويتم ذلك وفقاً للآتي (فوزي
وآخرون: 2003: 37):

1. ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

2. إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
3. العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
4. توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفي التوقيت المناسب.
5. السماح لذوي المصالح، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
6. تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

(5) الإفصاح والشفافية.

يضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات. (OECD, 2004: 15).

كما وتبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمر المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وعلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه (خليل، 2003: 33).

ومما سبق يتبين وجوب التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بتوفير افصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة، وذلك على أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالباً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، لكن أصحاب المصالح دائماً يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية.

6) مسئوليات مجلس الإدارة.

يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين (OECD, 2004: 17)

ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

1. إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
2. ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية. وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.
3. ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن:

أ- استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

- ب- الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
- ج- اختيار، وتحديد مكافآت ومرتببات، والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة، واستبدالهم، إذا لزم الأمر، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.
- د- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

هـ- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل رسمي.

و- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك بين الأطراف ذات صلة القرابة.

ز- ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

ح- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات.

4. ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرًا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شئون الشركة:

أ- ينبغي أن تنظر مجالس الإدارة في تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل، للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، وأمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية هي: ضمان نزاهة القوائم والتقارير المالية وغير المالية، واستعراض عمليات التداول مع الأطراف ذات القرابة، ترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية، وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

ب- عندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة، ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد، وأن يفصح عن، صلاحياتها، وتشكيل وإجراءات عملها.

ج- ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إلزام أنفسهم بمسئولياتهم بطريقة فعالة.

5. حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسئولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

ومن خلال ما سبق يتبين أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، فضلاً عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها لاحتوائها.

خامساً: أبعاد الحوكمة:

من خلال ما سبق نستخلص أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد، ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد كما يلي (الأسطل، 2010: 35):

1- البعد الإشرافي:

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين.

2- البعد الرقابي:

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة

الخطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلاً عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله.

3- البعد الأخلاقي:

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة وأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

4- الاتصال وحفظ التوازن:

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء الأطراف الخارجية ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، ويجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمنظمات الأهلية، كما يجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

5- البعد الاستراتيجي:

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أداؤها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

6- المساءلة:

ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مساءلة الشركة.

7- الإفصاح والشفافية:

ويتعلق بالإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

سادساً: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

يوجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في الشركات وهي كالتالي (علي وشحاته، 2007: 20):

- 1- **المساهمون:** وهم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في الشركة وذلك في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- 2- **مجلس الإدارة:** وهم يمثلون المساهمين وأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة للرقابة على أداؤهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- 3- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلي مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.
- 4- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

سابعاً: محددات تطبيق حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين (خارجية وداخلية):

1- **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها الشركات التي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى، وهي عبارة عن: (سليمان، 2006: 20):

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية.
- نظام مالي جيد، يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركة على الاستمرار والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والمصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تقوم بنشرها، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام.
- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين، في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2- **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (أبو موسى، 2008: 26).

وقد أشار (حسانين، 2009: 18) إلى المحددات الداخلية على أنها تتمثل في المساهمين، مجلس الإدارة والمديرين، أصحاب المصالح، المراجعة، طرق الإفصاح المحاسبي.

ثامناً: خصائص الحوكمة الجيدة في الشركات

إن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يشمل الخصائص التالية (Colley, et al, 2005: 36):

1. مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة.
 2. رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطائه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
 3. الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.
 4. نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقتهم.
 5. إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.
- إلا أنه من الصعب التعرف من داخل الشركة عما إذا كان نظام الحوكمة الجديد يعمل بشكل حقيقي، غير أن هناك أدلة وقرائن تشير إلى مدى توفر متطلبات هذه الحوكمة، وذلك من خلال الوقوف على العديد من الأحكام والتقديرية التي من الممكن أن يكون لها تأثير على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها (Charkham, 2005: 45).

المبحث الثاني حوكمة الشركات في فلسطين

أولاً: تمهيد

أدركت منشآت القطاع الخاص في كثير من الأقطار العربية أهمية إدخال المفاهيم الحديثة في حوكمة الشركات، كما هو الحال مثلاً في لبنان والأردن ومصر، وبالطبع في دول الخليج إلا أن عملية التطوير في بيئة الإدارة السائدة في المنشآت التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت بطيئة بشكل ملفت للنظر، سواء خلال فترة الاحتلال أو بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية (عورتاني وموسى، 2003: 6).

قد تكون الحوكمة أكثر أهمية للدول النامية ذات الموارد المحدودة، بسبب ارتباط ذلك بالقدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للتنمية، لذلك فإن العمل على تحسين جودة الحوكمة في فلسطين ليس ترفاً بل إن ذلك ضرورة تفرضها الحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، وتعزيز السلامة المالية في فلسطين (الوزير، 2007: 149).

ثانياً: تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين

لا يوجد مفهوم حقيقي للحوكمة في فلسطين لأن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تنفذ ما هو مطلوب منها في القانون مثل عملية الإفصاح حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن قوائمها المالية بينما الشركات غير المدرجة لا تقوم بذلك، وعليه فإن الشركات لا تطبق أي قاعدة من قواعد الحوكمة طالما أن القانون غير موجود ومغيب، سواء كان بتعيين مجالس الإدارة أو المدقق الداخلي أو الإفصاح والشفافية والمساءلة والمحاسبة أو زيادة رأس المال أو حتي إطلاع المساهمين على حقوقهم وممارساتهم لها ومساءلتهم والتي لا وجود لها في فلسطين (علاونة، 2008).

إلا أنه هناك توجه لإدارة بورصة فلسطين باستخدام أحدث تقنيات أنظمة التداول المعمول بها في الأسواق الإقليمية، لكن هذا التوجه لا يكفي لجذب الاستثمارات لبورصة فلسطين ما لم يرافقه تطور في الأنظمة والتعليمات والقوانين التي تحكم الشركات المدرجة في البورصة، وبخاصة تبني أسس وقواعد حوكمة الشركات التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار مستقبلاً كمتطلب للإدراج في البورصة والعمل على زيادة الوعي لدى الأفراد بأهمية الحوكمة (العصا، 2007: 24).

مع أن بعض الشركات والمؤسسات تنتهج جزئياً مناهج الحوكمة والإدارة الرشيدة من خلال تعليماتها الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها، كهيئة سوق رأس المال وسلطة النقد وغيرها، وهناك الكثير من الشركات والمؤسسات والبنوك تتبع هذه الأنظمة، إلا أن نسبة الشركات التي تمارس بعض قواعد الحوكمة في فلسطين لم تبلغ الحد المطلوب (أيوب، 2008: 10).

وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الشركات المدرجة في البورصة تعمل على تطبيق قواعد الحوكمة جزئياً عبر التعليمات الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، فلذلك فإن هناك بعض الشركات والبنوك تتبع هذه الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تمارس من قبل المؤسسات المشرفة عليها (مجلة السوق المالي، 2008)، إذن يوجد تطبيق جزئي لمعايير ومفاهيم معينة للحوكمة من قبل بعض الشركات في فلسطين، لكنه لا يتوفر المفهوم العام للحوكمة بكافة جزئياته، وبالتأكيد فان هذا غير كاف، حيث يجب أن يكون تطبيق النظام اشمول وأعم للحوكمة (المصري، 2008).

إلا أن الاهتمام بترسيخ وتطوير مفهوم حوكمة الشركات في فلسطين دعا لتأسيس كيان مستقل خاص بتطوير الحوكمة في فلسطين والرقابة على تطبيقها؛ وعليه فقد تم تأسيس المعهد الحوكمة الفلسطيني ليكون مرجعا لتنظيم وتطوير تطبيق الحوكمة في فلسطين.

ثالثاً: أهم معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين

من المعلوم أن الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعوقات عديدة منها ما نجم عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها، وعدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية (مكحول، 2007).

وقد أثر واقع الاقتصاد الفلسطيني على وضع البورصة من حيث حجم التداول والأسعار خلال السنوات الأولى للانتفاضة ولكن ذلك لم يمنع السوق من التطور في النواحي الأخرى، فقد كان يتأثر بالأوضاع السياسية أكثر من الأوضاع الاقتصادية، فقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشكلات في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة فلسطين على حد سواء، فمن الواضح أن القطاع الخاص في فلسطين يعاني كثيراً من ضعف مستوى الحوكمة في المؤسسات ذات العلاقة به، وهناك مظاهر متعددة لهذا الضعف تثير القلق وتستحق الكثير من الاهتمام منها: (عورتاني، 2008:7) و(أبو دياب، 2007: 159)

1. ضعف إيصال المعلومات الجديدة لأعضاء مجالس الغرف التجارية لأنهم في مواقعهم منذ فترة طويلة ولا يتأقلمون مع الواقع الجديد.
2. قلة عدد الشركات المساهمة والمدرجة في البورصة، مما يؤدي إلى عدم المنافسة في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
3. أغلب الشركات في فلسطين مملوكة للعائلة، ويؤثر أفراد العائلة على الإدارة.
4. الاقتصاد الفلسطيني محدود الموارد، ولا يهتم به المستثمر المحلي والأجنبي وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

5. ضعف الوعي الاستثماري لدى أصحاب الأموال رغم ما تقوم به بورصة فلسطين من ندوات وتوعية وبخاصة المستثمرين الصغار وحماية حقوقهم.
6. عدم وجود مؤسسات تهتم بمتابعة مدي الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات وتقييم هذه المؤسسات لها.
7. ضعف مهنة المراجعة ومعاييرها في فلسطين، مما يؤثر سلباً على أداء الشركات المساهمة فيها.
8. القصور الذي يكتنف البيئة القانونية بالرغم من الجهود المبذولة لتطويرها، ما يعني أن الشركات الفلسطينية تواجه قصوراً في الضوابط الداخلية والخارجية.
9. عدم وجود جمعية لحماية حقوق صغار المستثمرين.

رابعاً: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات

إن الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات، لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة تتعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة (جمعة، 2009: 19).

كما يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المالية والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها، ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق

كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم (خليل، 2005: 36).

خامساً: حوكمة الشركات في فلسطين وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية الفلسطينية

تعد الحوكمة الرشيدة شرطاً أساسياً لتوفر إدارة مخاطر فعالة في المؤسسات خاصة في المؤسسات المالية، فإنها تساهم في تخفيض الخسائر في حالة تحقق المخاطر دون أن يلغيتها تماماً، مع الملاحظة لمستوى التقدم في تعزيز حوكمة الشركات في البيئة المحلية إلا أنها ما زالت ضعيفة ومحدودة في مجال إدارة المخاطر (الحاج، 2011: 8).

ويجب تشديد تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، لتحقيق الرقابة وفصل الوظائف التي تتم بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة داخل المؤسسة والتأكد من وجود آليات رقابية والإفصاح للوصول إلى معلومات عالية الجودة تخدم مصلحة المؤسسة وأصحاب العلاقة وليس الأفراد المالكين لها (الخطيب، 2011: 8).

ومما سبق يتضح لنا بأن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الدرجة في بورصة فلسطين يعمل على تحقيق رقابة عالية على أداء هذه الشركات ويعزز الشفافية فيها و يحفظ حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الأمر الذي يضمن إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية يمكن الوثوق بها لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البورصة.

الفصل الثالث

أثر جودة المعلومات الحاسبية على سعر السهم

مقدمة:

يوضح هذا الفصل مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها لدى المستثمرين، كما وسيتم التعرف على تصنيف المعلومات المحاسبية، والوقوف على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على العوامل المؤثرة على جودة المعلومات وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، والاطلاع على معايير جودة المعلومات المحاسبية، واستنباط انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سعر السهم، والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سعر السهم.

المبحث الأول

المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها

أولاً: تمهيد

تُحدد جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص التي تتسم بها، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين على وضع المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وبين ما لا يعتبر كذلك، وتُقاس فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركات، ويجب أن يُوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين وأن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تساعد في أن يحقق جميع المستفيدين من هذه المعلومات الغرض المرجو منها.

ثانياً: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالباً ما تستخدم في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة؛ بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات الجوهرية بينهما، ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل؛ إذ أن هناك لبس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وإن معيار الاستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس؛ للتمييز بين البيانات والمعلومات، ويعتمد هذا المعيار على خاصيتين أساسيتين للتمييز بينهما، وهما (قاسم، 2004: 12-13):

1- **الإضافة المعرفية:** فالتمييز وفق هذا المعيار يعتمد على الشخص المتلقي، فإذا أدت

البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤد إلى أية إضافة معرفية تبقى مصنفة في إطار البيانات. وبناءً على هذا المعيار ما يعتبر بيانات بالنسبة لشخص ما يمكن أن يعتبر معلومات بالنسبة لشخص آخر.

2- **الارتباط:** يجب أن تكون البيانات مرتبطة بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل

المتلقي؛ حتى تتحول هذه البيانات إلى معلومات، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد على أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله، لذلك فإن ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

وبناء على هذا المدخل يمكن تعريف كل من البيانات والمعلومات على النحو التالي:

1- تعريف البيانات:

- حقائق مجردة تعبر عن أحداث معينة تكون بصيغة غير مرتبة، يتم جمعها والحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها، فهي المادة الخام لإنتاج المعلومات (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 367).
 - وعرفها (قاسم، 2004: 13): بأنها عبارة عن الأعداد والأحرف والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها لتتحول إلى نتائج.
 - وعرفها (جمعة، وآخرون، 2007: 6): بأنها عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام، ذات دلالات معينة، غير مبنية، لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات، وقد تأخذ البيانات شكل أرقام أو حقائق تاريخية متعلقة بأنشطة وفعاليات المنشأة.
- وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف البيانات بأنها: تدفقات من الحقائق الأولية المجردة، تعبر عن أحداث معينة غير مبنية تتعلق بأنشطة وبيئة المؤسسة، لا يستفيد منها متخذ القرار ولا تؤدي إلى إضافة معرفية إلا بعد معالجتها.

البيانات المحاسبية:

- تصنف البيانات المحاسبية تبعاً لتلك الأحداث إلى صنفين (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 368):
- أ- **بيانات مالية:** تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ويتبعها أثر مالي، بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وتشمل الأحداث التمويلية، والرأسمالية، والأحداث الإيرادية.
 - ب- **بيانات غير مالية:** تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ولا يتبعها أثر مالي، وهي على نوعين: بيانات كمية يعبر عنها بصورة كمية، وبيانات غير كمية يعبر عنها بصورة وصفية؛ نظراً لصعوبة قياسها بصورة كمية.

2- تعريف المعلومات:

- تعرف المعلومات بأنها ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير، بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة، وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة لهم (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 369).
- وعرفها (السالمي، وآخرون، 2009: 15) بأنها البيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبنية وذات معنى.

- وعرفها (قاسم، 2004: 7) بأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم؛ لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

- وعرفها (إدريس، 2007: 69) بأنها عبارة عن بيانات وضعت في محتوى، ذات معنى ودلالة لمتلقيها، الذي يخصص لها قيمة؛ لأنه يتأثر بها، أو لأنها تحقق له منفعة.

ومما سبق يتضح أن تلك التعريفات أجمعت على أن المعلومات هي عبارة عن بيانات عولجت من خلال خطوات ومراحل تمر بها عملية المعالجة لتحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الخطوات والمراحل هي: جمع البيانات، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها، وتخزينها واسترجاعها، حتى تصبح ذات دلالة مبيّنة وذات معنى وقيمة، وبالتالي تقودنا إلى اتخاذ القرارات.

المعلومات المحاسبية:

- هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار (جمعة، وآخرون، 2007: 8).

- وقد عرفها (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 369) بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية- في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها.

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم، أي أنها تلتصق بالمعلومة (حمزة، 2007: 147).

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط، بل أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين؛ لتتحول البيانات إلى معلومات، وهما (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 370):

1. أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات.
2. أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذي القرارات، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلاً.

وإذا لم يتحقق الشرطان فلا يمكن اعتبار ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، ويمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن تخزينها واستخدامها في النظام من جديد.

ثالثاً: أهمية المعلومات المحاسبية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مورداً رئيساً لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، والموارد المادية، والمعلومات)، ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها؛ لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حالياً ومستقبلاً، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات (إديس، 2007: 79).

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 369).

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار -على اختلاف مستوياتهم التنظيمية- معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها (جمعة، وآخرون، 2007: 9-10).

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر؛ لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملةً فيما يلي (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 379):

1. النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.
2. ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معاً.
3. تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصوراً بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
4. التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغييراتها؛ لتتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع تلك التغيرات، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.

رابعاً: تصنيف المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير الشكل الأكثر استخداماً لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية (المعلومات) إلى المستفيدين، وتختلف أشكال هذه التقارير بما تحويه من معلومات مالية، وهناك العديد من أنواع التقارير (المعلومات المحاسبية)، نستعرضها من جهات متعددة (مطيع، وآخرون، 2007: 57-59):

1. من حيث الغرض:

- أ- تقارير الوكالة: ومن أمثلتها التقرير السنوي للمنشأة، والتي تبين مدى محافظة إدارة المنشأة على الموارد المعهود بها إليها.
- ب- تقارير الالتزام القانونية: ومن أمثلتها القوائم المالية المنشورة التزاماً بالقوانين التي تتطلبها جهات مالية وحكومية معينة.

2. من حيث الوظائف الإدارية:

- أ- تقارير تشغيلية: التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة، لمساعدة الإدارة التشغيلية في السيطرة، مثل: تقارير أوامر البيع.
- ب- تقارير تخطيطية: تحوي معلومات تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، مثل: تقارير موازنة المبيعات.
- ج- تقارير رقابية: تشتمل على معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي، واكتشاف الانحرافات المعيارية وتحليلها والتقرير عنها؛ لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

3. من حيث درجة التجميع:

أ- معلومات تفصيلية: توفر تفاصيلاً متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للمنشأة،
مثل: كشف أوامر الشراء.

ب- معلومات تلخيصية: تلخص تفاصيل الأحداث، وتعد حسب الطلب أو بشكل
دوري، مثل: تقارير الاستثناء التي تستبعد البيانات غير الملائمة أو الأقل أهمية.

4. من حيث اتجاه سير التقارير:

أ- تقارير عمودية: تضم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن
المنظمة.

ب- تقارير أفقية: تضم معلومات يتم تبادلها ضمن نفس المستوى الإداري.

5. من حيث الدورية:

أ- تقارير فورية: ويقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة، مثل: تقرير
حول مردودات المبيعات؛ لمعالجة مشكلة حدثت مع أحد العملاء.

ب- تقارير حسب الطلب: تستخدم لأغراض خاصة ومحددة، مثل: الدراسات.

ج- تقارير دورية: يتم إعدادها خلال فترات زمنية معينة متفق عليها مسبقاً، مثل:
القوائم المالية.

وأورد (شبير، 2006: 42) تصنيفات أخرى للمعلومات المحاسبية، من جهات أخرى،
وهي:

1. من حيث دلالتها:

أ- معلومات تاريخية: تتعلق بالأحداث والعمليات التي تمت في الماضي، وتستخدم
في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها، وبيان المركز المالي.

ب- معلومات حالية: تتعلق بالأنظمة التشغيلية، وتقدم بصورة دورية، وفي الوقت
المناسب، كما أنها ذات طابع تحليلي؛ لمتابعة الانحراف المعياري.

ج- معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض: التخطيط،
والنتبؤ، واتخاذ القرارات.

2. من حيث مصدرها:

أ- معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة.

ب- معلومات خارجية: وهي معلومات من مصادر خارجية تفسر متغيرات البيئة
المحيطة، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق.

3. من حيث متطلباتها العملية:

أ- معلومات إجرائية: تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات على الفور أو في وقت لاحق.

ب- معلومات غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق، ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

4. من حيث ارتباطها بالزمن:

أ- معلومات جامدة: تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب- معلومات ديناميكية: تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية معينة.

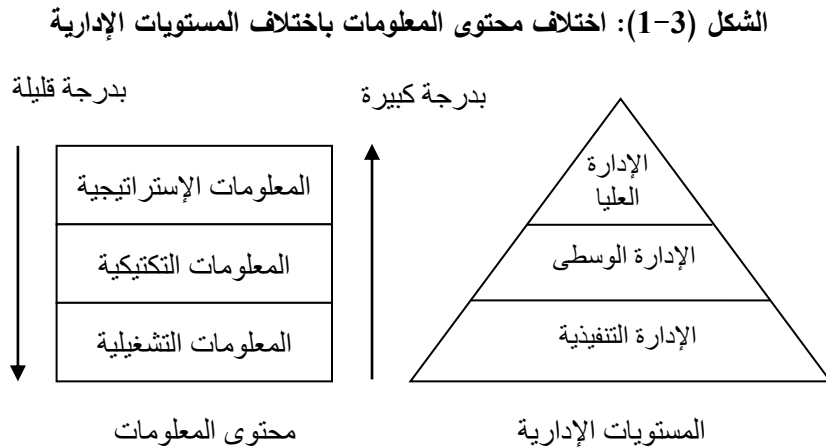
كما صنف (الطائي، 2009: 286) المعلومات من حيث المحتوى، إلى ثلاثة أنواع:

أ- المعلومات الإستراتيجية: وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق -بدرجة أساسية- بصياغة أهداف المنظمة، والخطط طويلة الأجل؛ للوصول إلى هذه الأهداف.

ب- المعلومات التكتيكية: هي التي تغطي الفترة الزمنية متوسطة الأمد، وتتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للإستراتيجيات الموضوعية من قبل الإدارة العليا، أي أنها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية معينة، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة، وتدريبات الأفراد.

ج- المعلومات التشغيلية: هي التي تتعلق بعمليات المنظمة اليومية، حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المنظمة، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

والشكل (1-3) يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية:



ويتبين من الشكل (3-1) أنه على نظام المعلومات توفير الأنواع الثلاثة من المعلومات لكل مستوى إداري بحسب حاجته.

خامساً: مقومات النظام المحاسبي لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية

تعتبر جودة المعلومات المالية الهدف الرئيس الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من المقومات التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وهذه المقومات يمكن بيانها فيما يلي: (حسين، 1997: 56).

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:

أ- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب- المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

ث- قاعدة البيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

سادساً: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

إن الهدف الرئيس للمحاسبة بصورة عامة، هو إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، أي أن المحور الأساس هو منفعة المعلومات. وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمنشأة، والتي تهتم المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين (حنان، 2009: 58).

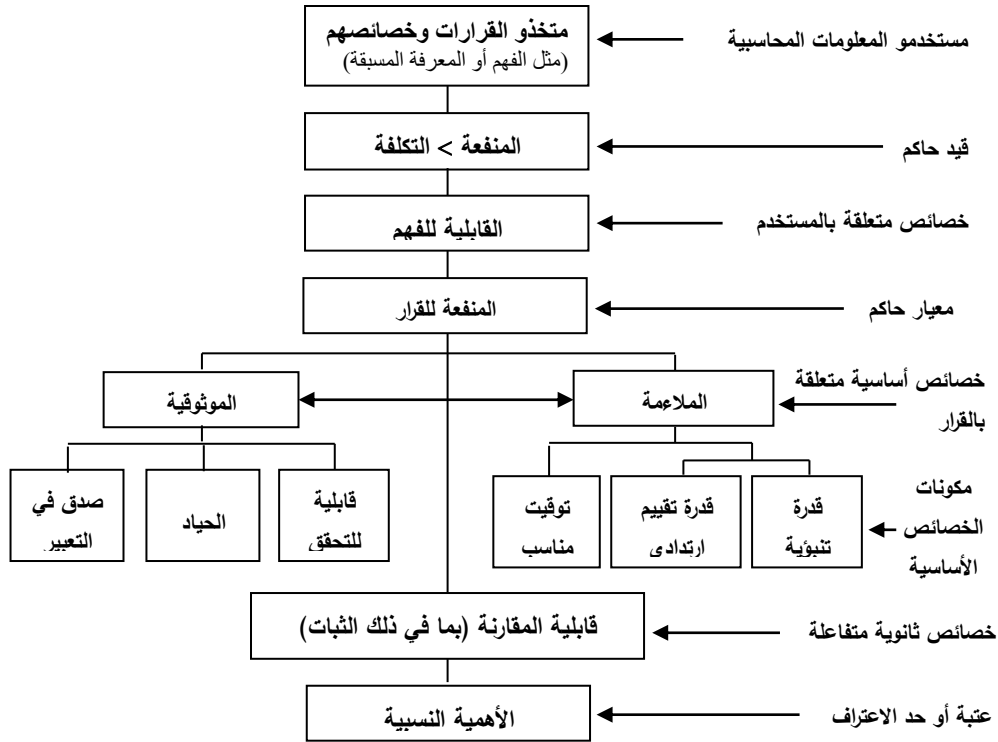
ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرارات، لا بد أن تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية (مطر، والسيوطي، 2008: 330).

وبناءً على ما تقدم، فإنه يمكن القول أن الهدف الرئيس من تحديد خصائص المعلومات النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان رقم (2) (SFAC, No. 2) حول المفاهيم المحاسبية الذي أصدره عام (1980) هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (مطر، والسيوطي، 2008: 330).

والشكل (2-3) يبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):

الشكل (2-3): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



(Belkaoui,2004:186)

1. خصائص تتعلق بمتخذي القرارات:

أي مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه؛ فمستوى الفهم والإدراك لدى مستخدم المعلومات المحاسبية يعتبر عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات؛ فالمستخدم الذي لا يقدر على فهم المعلومات لا يمكنه اتخاذ القرار الصائب، حتى وإن كانت هذه المعلومات ملائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

وهنا تظهر لنا خاصية القابلية للفهم، التي تعتبر حلقة الوصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.

القابلية للفهم: بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر خاصية القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى (مطر، والسويطي، 2008: 332).

حتى يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية؛ فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات، ومن هذه الصفات (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 373):

1. القدرة على فهم محتوى المعلومات.
2. القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
3. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مهياً لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تُستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة.

2. الخصائص الرئيسية (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية):

إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملاءمة، وخاصية المصادقية أو الموثوقية. فإذا فقدت المعلومات أيّاً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين (حنان، 2009: 71).

1- الملاءمة:

الملاءمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية (حنان، 2009: 72):

أ- **خاصية التزامن أو التوقيت المناسب للمعلومات:** توفير المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب- **خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات:** لأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذ قراره؛ فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

مما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية الملائمة، هي التي تساهم في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف. ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات مستقبلية، ويستحسن أن يكون لها أيضاً مقدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة، فالقيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل.

ج- **خاصية القدرة على التقييم الارتدادي:**

تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات (الشيرازي، 1990: 200).

2- **الموثوقية:**

ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية (مطر، والسيوطي، 2008: 333):

أ- **خاصية قابلية التحقق:** بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها، ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي، الذين يستخدمون نفس طرق القياس، فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

ب- **خاصية الحياد وعدم التحيز:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.

ج- **خاصية الصدق في التعبير:** ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها. فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشك.

الموازنة بين الملاءمة والموثوقية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الوقت نفسه. فهاتين الخاصيتين غالباً ما تتعارض كل منهما مع الأخرى، فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة أن نضحى بقدر من الموثوقية، فليس ممكناً تحقيقهما معاً بنفس الدرجة (حنان، 2009: 79).

فالقياص وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قدر أكبر من القابلية للتحقق والموضوعية، وبالتالي درجة موثوقية أكبر من القياص وفق القيمة الحالية، رغم أن القياص وفق القيمة الحالية يعتبر أكثر ملائمة.

3. الخصائص الثانوية:

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملاءمة، والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ولقد أوضح (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 376) و(حنان، 2009: 80) مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة، على النحو التالي:

أ- خاصية الثبات:

تتضمن تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد من فترة مالية لأخرى، وكذلك تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياص والإجراءات بالنسبة لكل عنصر في القوائم المالية.

ب- خاصية التماثل وقابلية المقارنة:

إن التماثل يعني استخدام نفس الإجراءات ومفاهيم القياص ونفس طرق الإفصاح بين المنشآت المختلفة؛ بهدف جعل القوائم المالية لنفس المنشأة قابلة للمقارنة بين فترة مالية وأخرى، أو جعل المقارنة بين المنشآت المماثلة أمراً ممكناً، بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

4. قيود استخدام الخصائص النوعية:

ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، وبالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار (الشيرازي، 1990: 206):

أ- **التكلفة/العائد:** وهذا الاختبار قيماً رئيساً على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

ب- **الأهمية النسبية:** خاصة يعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية أو خليط منهما. وتدور الاعتبارات الكمية حول التساؤل "هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتجاه القرار؟ ويحدد مقدار البند بصورة نسبية. أما الاعتبارات النوعية فإنه يمكن القول بصفة عامة أن البند يمكن اعتباره ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

5. توازن كمية المعلومات:

إن المشكلة التي تواجه الإدارة هي تحديد ما هو الكم المطلوب من المعلومات، وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرارات، فهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات الواجب توفرها، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية (الدقة - الشمول - الكمية) والوقت والتكلفة (جمعة، وآخرون، 2007: 10).

ولابد من إدراك أن تكلفة المعلومات تزداد بمتواليته هندسية كلما حاولت الإدارة جمع كمية أكبر من المعلومات حول موضوع معين، ويجب على الإدارة أن توازن بين تكلفة المعلومات وبين المنافع الناتجة عنها (الهزيمة، 2009: 389).

سابعاً: معايير جودة المعلومات

أن المعلومات المحاسبية هي التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذا فائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي

المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي (الفضل، نور، 2002: 41):

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

1. **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

2. **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلاً من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

3. **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلاً لتُحقق.

- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ أنه "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

المبحث الثاني

انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سعر السهم

أولاً: تمهيد

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في البورصة، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء؛ لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو الاعتماد على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

ثانياً: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على أن جودة المعلومات المحاسبية أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، وأن تطبيق الحوكمة يعمل على المساهمة في تحقيق جودة المعلومات، فبتطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة تتحقق الشفافية ويجب أن يتفق هذا الإفصاح مع معايير جودة المعلومات المحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار هذه المعلومات هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً لتحليل القرار الاستثماري في البورصة التي تعتمد على فرض رئيس مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن المعلومات المحاسبية تؤثر في قرارات المستثمرين قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار. (خليل، 2003: 35)

إن أهم دوافع تطبيق الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة، لذا فإن الالتزام بتطبيق الحوكمة من شأنه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

مما سبق يتضح أن علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات علاقة طردية إلى حد معين، بقدر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق جودة في المعلومات المحاسبية كما أن هناك عناصر مشتركة في كلا الطرفين حيث إن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو أيضا من عناصر جودة المعلومات الإفصاح الكافي في الوقت الملائم.

ثالثاً: انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

بعد وجود نظام يمتاز بجودة معلومات محاسبية يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في البورصة، ويعتبر أمراً رئيساً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن جودة المعلومات المحاسبية أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح الكافي وقلة المعلومات المحاسبية الجيدة وتأخر وصولها إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك اللا أخلاقي، وفي خفض مستوى ونزاهة البورصة (أبو حمام، 2009: 61).

وبناء على ما تقدم أصبح لا مناص من التفكير في تطوير الأساليب والقواعد التي تضمن ليس فقط سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية، بل العمل على إيجاد نظام يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي والمالي بما يساهم في دعم المستثمرين ومتخذي القرار على تحسين جودة قراراتهم. حيث تطرق العديد من الاقتصاديين والمحليلين والخبراء وأعضاء هيئة التدريس إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والنظامية والاجتماعية الهادفة إلى صالح المجتمع ككل.

رابعاً: انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سعر السهم

إن جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمرين وكذلك على تنشيط البورصة وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به، ويتضح تأثير جودة المعلومات المحاسبية عند تأخير نشر المعلومات أو عدم دقتها أو التحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها، فإن ذلك يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه (Lambert et al, 2006:390)

كما وتؤدي المعايير المحاسبية الدولية دوراً مهماً في توفير الحماية لأصحاب المصالح في الشركة من خلال توفير الأسس والقواعد اللازمة لإنتاج المعلومات لإعداد التقارير المالية بجودة عالية تتسم بالشفافية والمصداقية لما لذلك من دور مهم في اتخاذ القرارات داخل الشركة

وخارجها، وعليه فإن الالتزام بمتطلبات جودة المعلومات المحاسبية بما تتضمنه من معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتي تضمن بشكل عام إعداد التقارير المالية التي تتجلى بالخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية من ملائمة وموثوقية مما يعزز عملية المساءلة والمتابعة الداخلية والخارجية لحماية حملة الأسهم وغيرهم من المستثمرين والمجتمع.

وأصبح واضحاً العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات فكلاهما يؤدي لنفس النتيجة، والتي بدورها تعطينا تقارير مالية ذات جودة عالية تمتاز بالشفافية والثقة، وتجذب هذه الخصائص أي مستثمر للاستثمار في هذه الشركات، مما يوفر لهذه الشركات رأس المال الكافي للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق أرباح معقولة، مما يزيد الطلب على أسهمها وبالتالي يؤثر إيجاباً على ارتفاع أو استقرار سعر السهم لهذه الشركة.

فكما أن الحوكمة تحقق جودة المعلومات المحاسبية، فهي قد تؤثر على سعر السهم للشركات التي تطبق الحوكمة، قد يتفاوت التأثير من شركة لأخرى نتيجة لعوامل أخرى خاصة بكل شركة، لكنه في النهاية لابد أن يؤثر على سعر السهم.

المبحث الثالث

الحوكمة والعوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم:

أولاً: تمهيد

يعتبر الاستثمار في سوق الأسهم من طرق الاستثمار الحديثة، ويتم تحديد المؤشرات لهذه الأسهم حسب تقلب أسعارها لذا كان من الضروري الوقوف على العوامل المؤثرة على سعر السهم وبحث المؤثرات في هذه العوامل، إذ أن هناك علاقة طردية بين تطبيق الحوكمة على هذه العوامل، فالحوكمة تعد من النظم الرقابية التي تدعم جودة المعلومات والتي بدورها تؤثر بشكل واضح في بعض العوامل المؤثرة على سعر السهم كما سيتضح في هذا المبحث.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر السهم

تعتبر دراسة حركة أسعار الأسهم وتقلب أسعارها أمراً مهماً في عالم المال والاستثمار، ويحاول العديد من الباحثين منذ القرن الماضي تحديد العوامل المؤثرة في سعر السهم والتي تقف وراء التغير في سعره، ومحاولة دراسة هذه العوامل وتفسيرها بغرض الاستفادة منها في معرفة تأثيرها على سعر السهم، حيث يهتم المستثمرون كثيراً بسعر السهم وذلك لأن سعر السهم يتم على أثره عملية البيع أو الشراء، وتوجد عوامل عديدة يمكنها التأثير على سعر السهم في السوق وهي متفاوتة من حيث قوتها وتأثيرها من عامل لآخر ومن العوامل المؤثرة على سعر السهم في السوق المالية ما يلي (خلف، 2006: 206-208):

1- القيمة الدفترية للسهم:

تأثر القيمة الدفترية على سعر السهم بشكل كبير حيث غالباً ما يكون هناك علاقة طردية بين قيمة السهم الدفترية وسعر السهم في السوق، أي أن زيادة قيم السهم الدفترية ترتبط بزيادة سعر السهم، وبالعكس من ذلك فإن انخفاض القيمة الدفترية للسهم ترتبط بانخفاض سعره في السوق. يتم احتساب القيمة الدفترية من خلال المعلومات المحاسبية وتطبيق حوكمة الشركات، يعمل على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مما يعطينا قيمة دفترية حقيقية تساعد المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار المناسب.

2- توزيعات الأرباح:

تعتبر الزيادة في الأرباح النقدية الموزعة على السهم من فترة إلى أخرى سارة للمستثمر، على العكس من ذلك يعتبر الانخفاض في الأرباح النقدية أنباء سيئة بالنسبة له، وهناك دلائل تشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة الأرباح المدفوعة كلما أدى ذلك إلى زيادة العوائد المتوقعة من السهم، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أنه إذا أعلنت الشركة عن نسب مرتفعة للأرباح النقدية

الموزعة كلما أشار ذلك إلى توقعات مستقبلية عن قدرة الشركة على الحفاظ على هذه النسبة المرتفعة ويتبع ذلك زيادة في سعر السهم، وعلى النقيض من ذلك فإن العوائد المنخفضة ترتبط بنسب توزيع أرباح نقدية منخفضة. إن تطبيق حوكمة الشركات يضمن الشفافية في العمل وبالتالي يحافظ على أداء سليم لإدارة الشركة يحقق عوائد معقولة يمكن توزيعها على المستثمرين، وبذلك يحافظ على توزيع أرباح، بما يعكس إيجاباً على سعر السهم.

3- التوقعات بخصوص مستقبل المنشأة ومدى قوة مركزها المالي:

تعتبر التوقعات بخصوص مستقبل المنشأة وقوة مركزها المالي من العوامل المهمة في تحديد سعر السهم، لذلك إذا كانت التوقعات متفائلة بخصوص المنشأة استناداً إلى قوة مركزها المالي ونجاحها وقدرتها على تحقيق أرباح أكبر في المستقبل كلما أدى إلى زيادة سعر أسهمها، وعلى العكس من ذلك في حالة ضعف المركز المالي للمنشأة وتعثّر نشاطها وضعف قدرتها على تحقيق أرباح أكبر لاحقاً يؤدي إلى انخفاض سعر أسهمها في السوق (خلف، 2006: 207).

من هنا ولتقدير القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم، يقوم المستثمرين والمحللين الماليين بتقدير الربحية المستقبلية للسهم، وذلك من خلال إجراء تحليل تفصيلي لمعدل العائد على حقوق الملكية باعتبارها محدد رئيسي لمعدل نمو ربحية السهم، كذلك يجب تحليل الربحية الحالية للسهم تمهيداً لقيامه بتقدير قيمتها في المستقبل، وبلوغ التحليل هذه المرحلة يمكن تقدير القيمة الحقيقية للسهم (أي سعره). حيث إن تحديد القيمة الحقيقية للسهم هي الهدف الذي يسعى إليه التحليل، المالي، وهي أيضاً حجر الأساس في اتخاذ القرارات الاستثمارية (شراب، 2006: 61).

إن تطبيق حوكمة الشركات تحافظ على أداء رشيد لإدارة الشركة، مما يمكنها من تحقيق أرباح مرضية، وإمكانية حصول الشركة على التمويل اللازم لتوسيع نشاطها بسهولة مما يزيد من قوة المركز المالي للشركة، الأمر الذي يعطي توقعات إيجابية عن مستقبل الشركة الذي ينعكس إيجاباً على سعر السهم.

4- حالة العرض والطلب على السهم في السوق المالي:

ترتبط حالة العرض والطلب على السهم في السوق بعدة عوامل منها القيمة الدفترية للسهم وتوزيعات الأرباح والتوقعات بخصوص مستقبل الشركة..... الخ من هذه العوامل والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على العرض وبالتالي يزداد سعر السهم، ويحصل العكس عندما تتحقق زيادة في عرض السهم على الطلب عليه فإن قيمته تنخفض (خلف، 2006: 207). كما وتتأثر أسعار الأسهم ارتفاعاً وانخفاضاً بما تشهده البورصة من تقلبات في حجم الطلب والعرض من الأسهم، ومن المضاربات التي يقوم بها المضاربون بهدف التأثير على الأسعار

في البورصة، فكلما زادت حدة التذبذبات في أسعار الأسهم زادت المخاطر في السوق (عبد القادر، 2010: 151).

إن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر على القيمة الدفترية للسهم وتوزيعات الأرباح والتوقعات بخصوص مستقبل الشركة والتي بالتالي تؤثر على العرض والطلب على السهم في السوق، بما ينعكس إيجاباً على سعر السهم.

5- الأوضاع الاقتصادية العامة للبلد:

للحالة الاقتصادية العامة في البلد والتي تمثلها حالة النشاطات الاقتصادية، يلاحظ أن الأسهم التي تصدرها الشركات التي تحقق نمو مرتفع ومستقر للنتائج الاجمالي القومي، تتمتع بوجود استقرار في أسعار الأسهم وعدم وجود مخاطر حول هذه الأسهم، وهذا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم هذه الشركات، ويزداد سعره في السوق نتيجة لذلك، في حين أن الركود والانكماش الاقتصادي يتضمن تقليص النشاطات الاقتصادية والذي بدوره، يقود إلى انخفاض الطلب على السهم، وبالتالي ينخفض سعره في السوق (خلف، 2006: 207).

وأوضح (عبد القادر، 2010: 151) أن الأسهم التي تصدرها الشركات التي تتبع دول تحقق معدل نمو مرتفع ومستقر للنتائج القومي الاجمالي، تتمتع بوجود استقرار في أسعار الأسهم وعدم وجود مخاطر حول هذه الأسهم، وهذا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم شركات هذه الدول، ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها بالمقارنة بالدول الأخرى التي لا يتحقق فيها ما سبق. كما يؤثر الاستقرار السياسي من عدمه على التقلبات في أسواق المال عموماً وخصوصاً في الدولة التي تعتبر غير مستقرة أو بها قلاقل مثل: الاضطرابات والأزمات السياسية أو احتمال تعرضها لحرب أو قيامها بحرب أو مرض أو موت أحد قادتها أو قيام ثورات بها، مما يدفع المتعاملين إلى توقع تغيرات في ظروف السوق وتقلب أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية وارتفاع المخاطرة. لعل هذا العامل أقل العوامل تأثيراً بتطبيق حوكمة الشركات، لأن حوكمة الشركات تؤثر على العوامل الداخلية للشركات، أما الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فهو أمر خارجي مرهون بوضع البلد وقد لا يتأثر بتطبيق حوكمة الشركات من عدمه.

وأضاف (عبد القادر، 2010: 151) عوامل أخرى تؤثر على سعر السهم:

6- كميات التداول:

وهي من أهم العوامل اليومية التي تؤثر على أسعار الأسهم صعوداً وهبوطاً، ومن الواجب أن يتابع المستثمر مستويات التداول لكل شركة قبل أن يقرر شراء أو بيع أسهم هذه الشركة، ويمكن الوصول إلى متوسط كميات التداول من خلال جمع كميات التداول خلال شهر وقسمتها على 30 يوم لتحصل على متوسط التداول اليومي بياعاً أو شراءً. إن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر

على العرض والطلب على السهم في السوق، وهذا ينعكس بشكل مباشر على كمية التداول للسهم في البورصة، الأمر الذي يعطي مؤشراً إيجابياً للأسهم ذات التداول الكبير.

7- الشائعات:

تنقسم الأخبار المتداولة في البورصة إلى نوعين، الأول يمثل الحقائق: وهي البيانات التي تتعلق بمراكز الشركات المالية والتجارية وكفاءة الإدارة والأرباح المحققة، ومثل هذه البيانات والحقائق يمكن الحصول عليها من تقارير الشركات المنشورة والمفصح عنها. والثاني وهو الشائعات: وهي أخبار كاذبة تروجها بعض الجهات المغرضة، وهم المضاربون لتحقيق أهداف خاصة بها وتحقق مصالحهم فقط على حساب المتعاملين كافة والاقتصاد ككل، ولكن ينبغي ملاحظة أن الشائعات وإن كانت تؤثر على السعر اليومي وعلى أسعار الشركات الضعيفة فقط، ولكن في الأجل الطويل لا يوجد لها أثر فسوف يتلاشى هذا الأثر في الأجل الطويل (عبد القادر، 2010: 151).

تبدو هذه الظاهرة جلية للعيان بكثرة في الأسواق المالية للدول النامية حيث ذبوع ما يعرف باحتكار المعلومات، وذلك في ظل غياب القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة للسوق من جانب، وضعف الوعي الاستثماري لدى المستثمرين من جانب آخر، وكذلك عدم وجود منافسة كاملة في السوق المالي، بالإضافة إلى كثرة حدوث حركات مفاجئة غير مبررة في أسعار الأوراق المالية (شراب، 2006: 62). إن تطبيق حوكمة الشركات يعمل على توفير إفصاح كافي في الشركات المدرجة في البورصة، والحد من احتكار المعلومات الأمر الذي يخفف من تأثير الشائعات على سعر السهم، وذلك بإتاحة المعلومات المحاسبية لجميع المستثمرين من خلال الإفصاح الكافي.

8- الأرباح المحققة:

من المحددات الأساسية لسعر السهم ربحية المنشأة، لذلك ينصح المحلل المالي بشراء الأسهم التي يتوقع زيادة أرباحها كما انه ينصح ببيع الأسهم التي يتوقع اتجاه أرباحها إلى الانخفاض، على الرغم من ذلك قد يتضح في الأجل القصير عدم وجود ارتباط أو علاقة مباشرة بين سعر السهم وربحية المنشأة، فقد تتجه الأسعار في اتجاه عكسي للربح أو قد تتزايد بنسبة صغيرة بالمقارنة بنسبة الزيادة في الربح، ويمكن تفسير هذه التحركات من خلال نظرية الثقة حيث يتضح أن سعر السهم يتوقف على درجة ثقة التاجر والمستثمر في الأوراق المالية أكثر من الاعتماد على الربحية، أي أن درجة الثقة أو عدم الثقة في السهم، التي تدفع السعر إلى الزيادة أو الانخفاض بغض النظر عن السعر (حنفي، 2003: 234).

إن تطبيق حوكمة الشركات تحافظ على أداء رشيد لإدارة الشركة، مما يمكنها من تحقيق أرباح مرضية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سعر السهم.

9- سعر الفائدة:

إن الارتفاع في أسعار الفائدة من شأنه أن يخفض مستوى الاستهلاك في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبالتالي يؤدي الانخفاض في الطلب إلى تخفيض حجم المبيعات والأرباح، وفي جو يسوده التشاؤم تزداد المصاعب المالية التي تواجه المنشآت وخاصة في مجال التمويل. فمع استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة تزداد تكاليف خدمة الديون المترتبة على المنشآت المقترضة الأمر الذي يكون على حساب الأرباح الموزعة لحاملي الأسهم. ومن الطبيعي سيكون لانخفاض الأرباح الموزعة آثار سلبية على رغبة، المستثمرين في شراء الأسهم ومن ثم انخفاض أسعارها في السوق المالي (حيدر، 2002: 12).

يعتبر سعر الفائدة من سياسات البنك المركزي وهو عامل خارجي، وتطبيق الحوكمة يؤثر على بيئة الشركات الداخلية، وقد ينعكس ذلك على البيئة الخارجية في حال توفر تطبيق كامل للحوكمة في كامل البيئة الاستثمارية قد ينعكس على سعر السهم، إلا أن تطبيق الحوكمة لا يؤثر على عامل الفائدة بشكل مباشر.

ثالثاً: علاقة المعلومات المحاسبية الجيدة الناتجة عن تطبيق الحوكمة مع سعر السهم

بمراجعة العوامل السابقة الذكر نلاحظ أن بعضها يتأثر بجودة المعلومات المحاسبية، فالقيمة الدفترية للسهم يتم تحديدها من المعلومات المحاسبية للشركة ويقدر توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية نحصل على قيمة دفترية حقيقية ينعكس أثرها مباشرة على سعر السهم، وكذلك الأرباح المحققة للشركة تحتاج لدقة وجودة في المعلومات المحاسبية لاحتسابها بشكل حقيق وليس وهمي مما ينعكس على سعر السهم، ولا تغفل عامل موقف الشركة المالي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي فيتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بمستقبل الشركة وذلك يؤثر في سلوك وقرار المستثمرين الحاليين أو المتوقعين مما يؤثر إيجاباً على سعر السهم، وتطبيق مبدأ الإفصاح كمبدأ من مبادئ الحوكمة يوفر المعلومات اللازمة لجميع المستثمرين ويمنع احتكار المعلومات مما يحد من عامل الإشاعة ويحافظ على الاستقرار النسبي لسعر السهم، وتطبيق الحوكمة تضمن تحقق جودة المعلومات اللازمة لكونها نظام رقابي على المعلومات الصادرة عن الشركة، كذلك فهناك أيضاً عوامل لا تتأثر بتطبيق الحوكمة كونها عوامل خارجية فهي لا تتأثر بنظام الشركة الداخلي.

الفصل الرابع الإطار العملي للدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

المبحث الأول الطريقة والإجراءات

أولاً: تمهيد

إن منهج البحث عبارة عن الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، فهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ثانياً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بغرض معرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات، وهما:

1- المصادر الثانوية:

تمثلت هذه المصادر بالكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بذات الموضوع، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على سعر السهم، للإحاطة بموضوع الدراسة من كافة جوانبه، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث.

2- المصادر الأولية:

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف البحث واستكمالها، لجأ الباحث إلى المصادر الأولية، من خلال تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري، حيث وزعت على المستوى الإداري المتعلق باتخاذ القرار بتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

❖ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين و عددها (47) شركة، وتتكون عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ (47) شركة، ووزعت الاستبانة على المستوى الإداري المتعلق باتخاذ القرار بتطبيق حوكمة الشركات وإدراك أثر هذا التطبيق و هم " عضو مجلس إدارة - مدير مالي - مدير تنفيذي - رئيس قسم"، واستخدم المسح الشامل في جمع البيانات، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة وتم استرداد 43 استبانة منهم

أي بنسبة 94.4%، وبعد تفحص الاستبانة لم يستبعد أي منها لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة،
، والجداول التالية تبين خصائص عينة الدراسة:

أولاً: المعلومات شخصية:

1. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (1) أن 67.4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس "، و 32.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دراسات عليا"، مما يشير أن المستجيبين لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبانة، وهذا يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول إلى نتائج مرضية في ادراك أثر الحوكمة على سعر السهم.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
0.0	0	دبلوم
67.4	29	بكالوريوس
32.6	14	دراسات عليا
100	43	المجموع

2. التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (2) أن 14.0% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " إدارة أعمال"، و 65.0% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " محاسبة"، و 2.3% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "اقتصاد"، و 14.0% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "علوم مالية ومصرفية"، وهذا يزيد من قدرة المستجيبين للإجابة على الاستبانة؛ لما لهم من اطلاع ودراية عن حوكمة الشركات وجودة المعلومات والعوامل المؤثرة على سعر السهم.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
14.0	6	إدارة أعمال
65.0	28	محاسبة
2.3	1	اقتصاد
14.0	6	علوم مالية ومصرفية
4.7	2	أخرى
100	43	المجموع

3. المركز الوظيفي:

يبين جدول رقم (3) أن 2.3% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي "عضو مجلس الإدارة"، و11.6% مركزهم الوظيفي "مدير عام الشركة"، و60.5% مركزهم الوظيفي "مدير مالي"، و14.0% مركزهم الوظيفي "مدير تنفيذي"، و9.3% مركزهم الوظيفي "رئيس قسم"، و2.3% مركزهم الوظيفي "أخرى"، أي أن 88.4% هي من الإدارة العليا التي تدرك دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات وانعكاسها على سعر السهم، مما يعني إمكانية الاعتماد على إجابات العينة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المركز الوظيفي
2.3	1	عضو مجلس الإدارة
11.6	5	مدير عام الشركة
60.5	26	مدير مالي
14.0	6	مدير تنفيذي
9.3	4	رئيس قسم
2.3	1	أخرى
100.0	43	المجموع

4. عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي:

يبين جدول رقم (4) أن 46.5% بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل "أكثر من 15 سنة"، و30.2% بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 10-أقل من 15 سنة"، أي أن 76.7% من أفراد العينة يملكون الخبرة الواسعة في مجال عملهم، وبالتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية في مجال تأثير الحوكمة على سعر السهم، في حين أن 14.0% من عينة الدراسة لديهم خبرة متوسطة و9.3% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي "أقل من 6 سنوات".

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي
9.3	4	أقل من 6 سنوات
14.0	6	من 6 - أقل من 10 سنوات
30.2	13	من 10 - أقل من 15 سنة
46.5	20	15 سنة فأكثر
100.0	43	المجموع

ثانياً: معلومات عامة حول الشركة:

1. نشاط الشركة:

يبين جدول رقم (5) أن 23.3% من الشركات مجال نشاطاتها "صناعي"، و 23.3% من الشركات مجال نشاطاتها "خدمي"، و 16.3% من الشركات مجال نشاطاتها "استثمار"، و 18.6% من الشركات مجال نشاطاتها "مصرفي"، و 18.6% من الشركات مجال نشاطاتها "تأمين".

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير نشاط الشركة

نشاط الشركة	التكرار	النسبة المئوية
صناعي	10	23.3
خدمي	10	23.3
استثمار	7	16.3
مصرفي	8	18.6
تأمين	8	18.5
المجموع	43	100

2. عمر الشركة: (مدة ممارسة الشركة لنشاطها)

يبين جدول رقم (6) أن 62.8% من الشركات بلغت أعمارها "أكثر من 15 سنة"، و 18.6% من الشركات بلغت أعمارها "10-15 سنة"، في حين أن 18.6% من الشركات أعمارها لم تتجاوز 10 سنوات، أي أن 81.4% من الشركات فترة عمرها أكثر من 10 سنة، بما يعني أنها قد يكون لديها خبرة في مجال الحوكمة وأثرها على سعر السهم.

جدول رقم (6)

عمر الشركة: (مدة ممارسة الشركة لنشاطها)

عمر الشركة: (مدة ممارسة الشركة لنشاطها)	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 6 سنوات	4	9.3
من 6 - أقل من 10 سنوات	4	9.3
من 10 - أقل من 15 سنة	8	18.6
15 سنة فأكثر	27	62.8
المجموع	43	100

3. عدد موظفي الشركة:

يبين جدول رقم (7) أن 62.8% من الشركات بلغ عدد موظفيها "أكثر من 100 موظف"، و9.3% من الشركات بلغ عدد موظفيها "51-100 موظف"، وهذا يعني أن 72.1% من الشركات لديها موارد بشرية كبيرة مقارنة مع الشركات الأخرى المدرجة في بورصة فلسطين، بينما 18.6% من الشركات بلغ عدد موظفيها "11-50 موظف"، و9.3% من الشركات لم يتجاوز عدد موظفيها 11 موظف".

جدول رقم (7)

عدد موظفي الشركة

عدد موظفي الشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 11 موظف	4	9.3
من 11-50 موظف	8	18.6
من 51-100 موظف	4	9.3
أكثر من 100 موظف	27	62.8
المجموع	43	100

4. رأسمال الشركة:

يبين جدول رقم (8) أن 34.9% من الشركات تراوح رأسمالها "أقل من 7 مليون دولار"، و34.9% من الشركات تراوح رأسمالها "7-15 مليون دولار"، و30.2% من الشركات تراوح رأسمالها "أكثر من 15 مليون دولار".

جدول رقم (8)

رأسمال الشركة

رأسمال الشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 7 مليون دولار	15	34.9
7-15 مليون دولار	15	34.9
أكثر من 15 مليون دولار	13	30.2
المجموع	43	100

❖ أداة الدراسة:

صمم الباحث استبانة من أجل استخدامها في جمع البيانات الأولية، ووزعت على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لتستهدف المستوى الإداري المدرك لدور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم.

وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبانة، ما يلي:

1. غطت أسئلة الاستبانة فرضيات الدراسة.
2. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد.
3. إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما هو مناسب.
4. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد قسمت أسئلة الاستبانة إلى جزأين، كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ومعلومات حول الشركات محل الدراسة، ويتكون من 8 فقرات.

الجزء الثاني: يتناول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم، وهي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:

1. المحور الأول: أسئلة تتعلق بمدى توفر أساس مُحكَم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ويتكون من 8 فقرات.
 2. المحور الثاني: أسئلة تتعلق بمدى حرص الشركة على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات ويتكون من 8 فقرات.
 3. المحور الثالث: أسئلة تتعلق بمدى إدراك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم ويتكون من 7 فقرات.
 4. المحور الرابع: أسئلة تتعلق بمدى تأثير (سعر السهم) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات" من وجهة نظر الشركات المدرجة ويتكون من 6 فقرات.
 5. المحور الخامس: أسئلة تتعلق بمدى تأثير العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق (حوكمة الشركات) من وجهة نظر الشركات المدرجة ويتكون من 8 فقرات
- وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات، على نمط مقياس ليكرت الخماسي، حيث الدرجة "5" تعني موافق بدرجة كبيرة جداً والدرجة "1" تعني موافق بدرجة قليلة جداً كما هو موضح بجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

مقياس الإجابات

5.0-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1	الفترة
كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا	درجة الموافقة
5	4	3	2	1	الدرجة

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) ، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ صدق فقرات الاستبانة: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1. الصدق الظاهري للأداة:

عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من (9) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وكلية العلوم والتكنولوجيا، متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبدتها المحكمون وأجريت التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغة حجمها (30) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

▪ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

(يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.009	0.468	تتوفر تشريعات محكمة وواضحة في البورصة تساهم في ضبط أداء السوق مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	1
0.004	0.510	تعمل إدارة بورصة فلسطين على ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركة.	2
0.001	0.568	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركة.	3
0.006	0.488	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في ضبط الأداء المالي في الشركة.	4
0.003	0.526	تتوافق شروط الادراج في بورصة فلسطين مع قوانين الشركات المعمول بها.	5
0.044	0.371	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في بورصة فلسطين بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	6
0.000	0.642	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على المعلومات بصفه دورية ومنتظمة.	7
0.000	0.606	تعمل الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة والحفاظ على مستوى عالٍ من جودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها.	8

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

▪ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات.

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

(تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات)

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.015	0.438	تحرص الشركة على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية.	1
0.002	0.550	تعمل الشركة على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب وقابلة للتنبؤ في قوائمها المالية.	2
0.000	0.624	تعمل الشركة على توفير عناصر الثقة في المعلومات المحاسبية بما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق.	3
0.029	0.400	تعمل الشركة على توفير خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية بما يساعد المستثمر على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب.	4
0.005	0.497	تعمل الشركة على توفير خاصية التماثل وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بما يسهل على المستثمر عملية التحليل واتخاذ القرارات.	5
0.002	0.550	تحرص الشركة على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية يمكن الاعتماد عليها في الاستثمار.	6
0.002	0.542	تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر.	7
0.021	0.421	تحرص الشركة على توفير معلومات محاسبية من خلال قوائمها المالية ذات قدرة تنبؤية تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد.	8

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

(تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تؤثر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وتوافرها في الوقت المناسب وقابليتها للتنبؤ، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.636	0.000
2	تؤثر خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية لما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.507	0.004
3	تؤثر خاصية الثبات في القياس للمعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.399	0.029
4	تؤثر خاصية التماثل والثبات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.455	0.011
5	تؤثر دقة المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.761	0.000
6	إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الفعالية والكفاءة العالية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.566	0.001
7	إن اتسام المعلومات المحاسبية بالمقدرة التنبؤية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	0.721	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (13)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع

(يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.559	يؤثر توافر إطار فعال للحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	1
0.002	0.540	يؤثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	2
0.000	0.813	يؤثر تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	3
0.002	0.548	يؤثر اعطاء أصحاب المصالح دورهم بالنسبة للمبادئ المنظمة للحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	4
0.000	0.609	يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	5
0.000	0.638	يؤثر تحمل مجلس الإدارة لمسئوليته في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	6

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

- الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: يتفاوت تأثر العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (14) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (14)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس:

(يتفاوت تأثر العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.007	0.483	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينعكس على القيمة الدفترية لأسهم الشركة.	1
0.026	0.407	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينمي الأرباح المحققة للشركة.	2
0.000	0.711	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر إيجاباً على قرار توزيعات الأرباح لهذه الشركة.	3
0.022	0.417	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يدعم الموقف المالي للشركة ويزيد من قوته.	4
0.001	0.562	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين والمحليلين حول مستقبل الشركة.	5
0.000	0.628	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينعش الأوضاع الاقتصادية للسوق.	6
0.002	0.537	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر إيجاباً على مستوى الاستقرار السياسي للسوق.	7
0.000	0.830	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يحد من عامل المعلومات المضللة (الشائعات) مما ينعكس إيجاباً على سعر السهم.	8

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

3. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (15) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.355.

جدول رقم (15)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	0.779	0.000
الثاني	تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات.	0.808	0.000
الثالث	تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.	0.877	0.000
الرابع	يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	0.857	0.000
الخامس	يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.739	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

❖ ثبات فقرات الاستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين، هما: طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

1. طريقة التجزئة النصفية:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث (ر) معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (16) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة

جدول رقم (16)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	العنوان	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى توفر أساس مُحكّم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.762	0.865	0.000
الثاني	مدى حرص الشركة على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات	0.794	0.885	0.000
الثالث	مدى إدراك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم	0.743	0.852	0.000
الرابع	مدى تأثر (سعر السهم) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر الشركات المدرجة	0.827	0.905	0.000
الخامس	مدى تأثر العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق (حوكمة الشركات) من وجهة نظر الشركات المدرجة	0.698	0.822	0.000
جميع الفقرات		0.786	0.880	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

2. طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (17) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (17)
معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى توفر أساس مُحكم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.883
الثاني	مدى حرص الشركة على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات	0.905
الثالث	مدى إدراك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم	0.873
الرابع	مدى تأثير (سعر السهم) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر الشركات المدرجة	0.924
الخامس	مدى تأثير العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق (حوكمة الشركات) من وجهة نظر الشركات المدرجة	0.873
	جميع المحاور	0.914

رابعاً: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الاستخدام (1 قليلة جداً، 2 قليلة، 3 متوسطة، 4 كبيرة، 5 كبيرة جداً)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (4/5=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (18) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (18)
أطوال الفترات

الفترة	1-1.80	1.81-2.60	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5.0
درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الوزن	1	2	3	4	5

- وقد استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية التالية:
1. حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية للاستبانة
 2. المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
 3. الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
 4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
 5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
 6. معادلة سبيرمان براون للثبات
 7. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
 8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"
 9. اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
 10. تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر.
 11. اختبار شفیه للمقارنات المتعددة بين المتوسطات.

المبحث الثاني تحليل النتائج واختبار الفرضيات

أولاً: تمهيد

نستعرض في هذا المبحث اختبار البيانات إذا ما كان توزيعها طبيعياً أم لا، ثم نتناول بالتحليل فقرات وفرضيات الدراسة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))
اختبار كولموجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (19) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (19)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى توفر أساس مُحكّم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.674	0.754
الثاني	مدى حرص الشركة على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات	0.888	0.409
الثالث	مدى إدراك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم	0.624	0.831
الرابع	مدى تأثير (سعر السهم) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مبادئ الحوكمة "من وجهة نظر الشركات المدرجة"	0.902	0.390
الخامس	مدى تأثير العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق (مبادئ الحوكمة) من وجهة نظر الشركات المدرجة	0.691	0.725
جميع المحاور		0.935	0.346

ثالثاً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

لتحليل فقرات الاستبانة استخدم اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، وتكون الفقرة ايجابية (بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها) إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية (بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها) إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان القيمة الاحتمالية لها اكبر من 0.05 وهذا يطبق على جميع فقرات الاستبانة.

الفرضية الرئيسية:

يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى:

يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة (من رقم 1 إلى رقم 8)، وذلك ضمن المحور الأول، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (يتوفر أساس مُحكَم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "82.79%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.063 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تقوم بالإفصاح بما يمكن من الحصول على المعلومات بصفه دورية ومنتظمة بشكل كبير جداً".

2. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "82.33%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.707 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات

المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والحفاظ على مستوى عالٍ من جودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها بشكل كبير".

3. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "81.86%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 12.583 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة بورصة فلسطين تعمل على ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركة بشكل كبير".

4. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "80.00%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.675 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في ضبط الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بشكل كبير".

5. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "78.60%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.279 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوافق شروط الإدراج في بورصة فلسطين مع قوانين الشركات المعمول بها بشكل جيد".

6. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "76.28%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.638 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر تشريعات محكمة وواضحة في بورصة فلسطين تساهم في ضبط أداء السوق مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بشكل متوسط".

7. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "74.88%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.714 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الهيئات الإشرافية والرقابية في بورصة فلسطين تقوم بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة بشكل متوسط".

8. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "67.91%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 3.731 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02

والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركة بشكل ضعيف".

اختبار الفرضية الأولى:

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (يتوفر أساس مُحكَم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) تساوي 3.90، والوزن النسبي يساوي "78.08%" وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 13.158 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على انه يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية الأولى، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (أبو حمام، 2009).

جدول رقم (20)

تحليل فقرات المحور الأول (يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	7.638	76.28	0.699	3.81	تتوفر تشريعات محكمة وواضحة في البورصة تساهم في ضبط أداء السوق مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	1
0.000	12.583	81.86	0.570	4.09	تعمل إدارة بورصة فلسطين على ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركة.	2
0.001	3.731	67.91	0.695	3.40	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركة.	3
0.000	8.675	80.00	0.756	4.00	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في ضبط الأداء المالي في الشركة.	4
0.000	10.279	78.60	0.593	3.93	تتوافق شروط الادراج في بورصة فلسطين مع قوانين الشركات المعمول بها.	5

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
6	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في بورصة فلسطين بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	3.74	0.727	74.88	6.714	0.000
7	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على المعلومات بصفه دورية ومنتظمة.	4.14	0.675	82.79	11.063	0.000
8	تعمل الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة والحفاظ على مستوى عالٍ من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.	4.12	0.625	82.33	11.707	0.000
جميع الفقرات						
		3.90	0.451	78.08	13.158	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 42 تساوي 2.02

الفرضية الثانية:

تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة (من رقم 1 إلى رقم 8)، وذلك ضمن المحور تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "88.37%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 17.075 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تحرص على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية بشكل كبير جداً".

2. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "85.58%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 12.586 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الشركات

المدرجة في بورصة فلسطين تحرص على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية يمكن الاعتماد عليها في الاستثمار بشكل كبير جدا".

3. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "83.72%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 12.404 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على توفير عناصر الثقة في المعلومات المحاسبية بما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق بشكل كبير جدا".

4. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "82.79%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 13.348 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على توفير عناصر الثقة في المعلومات تعمل الشركة على توفير خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية بما يساعد المستثمر على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب بشكل كبير جدا".

5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "81.40%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.095 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب وقابلة للتنبؤ في قوائمها المالية بشكل كبير جدا".

6. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "81.40%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.821 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تحرص على توفير معلومات محاسبية من خلال قوائمها المالية ذات قدرة تنبؤيه تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد بشكل كبير جدا".

7. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "80.47%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.078 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على توفير خاصية التماثل وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بما يسهل على المستثمر عملية التحليل واتخاذ القرارات بشكل كبير جدا".

8. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "79.53%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.992 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تحرص على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر بشكل كبير جدا".

اختبار الفرضية الثانية:

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات) تساوي 4.15، والوزن النسبي يساوي "82.91%" وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 16.457 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول الفرضية الثانية، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (المدلل، 2010).

جدول رقم (21)

تحليل فقرات المحور الثاني (تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات)

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	17.075	88.37	0.545	4.42	تحرص الشركة على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية.	1
0.000	11.095	81.40	0.632	4.07	تعمل الشركة على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب وقابلة للتنبؤ في قوائمها المالية.	2
0.000	12.404	83.72	0.627	4.19	تعمل الشركة على توفير عناصر الثقة في المعلومات المحاسبية بما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق.	3

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	13.348	82.79	0.560	4.14	تعمل الشركة على توفير خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية بما يساعد المستثمر على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب.	4
0.000	8.078	80.47	0.831	4.02	تعمل الشركة على توفير خاصية التماثل وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بما يسهل على المستثمر عملية التحليل واتخاذ القرارات.	5
0.000	12.586	85.58	0.666	4.28	تحرص الشركة على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية يمكن الاعتماد عليها في الاستثمار.	6
0.000	7.992	79.53	0.801	3.98	تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر.	7
0.000	11.821	81.40	0.593	4.07	تحرص الشركة على توفير معلومات محاسبية من خلال قوائمها المالية ذات قدرة تنبؤية تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد.	8
0.000	16.457	82.91	0.456	4.15	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 42 تساوي 2.02

الفرضية الثالثة:

تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة (من رقم 1 إلى رقم 7)، وذلك ضمن المحور الثالث، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "83.72%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.580 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02

- والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "دقة المعلومات المحاسبية تؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "83.26%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.088 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "تؤثر خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية لما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".
3. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "82.79%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الفعالية والكفاءة العالية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".
4. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "82.33%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.332 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "اتسام المعلومات المحاسبية بالمقدرة التنبؤية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".
5. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "80.00%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.503 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "تؤثر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وتوافرها في الوقت المناسب وقابليتها للتنبؤ، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".
6. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "79.07%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.287 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "خاصية التماثل والثبات تؤثر في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".
7. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "78.14%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.180 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "خاصية الثبات تؤثر

في القياس للمعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات".

اختبار الفرضية الثالثة:

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى إدراك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم) تساوي 4.07، والوزن النسبي يساوي "81.33%" وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 12.437 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الثالثة، مما يدل على أن جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات تؤثر على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتدرك الشركات هذا التأثير، ويلاحظ بأن الدقة كعنصر من عناصر جودة المعلومات المحاسبية احتلت المركز الأول في الترتيب من حيث التأثير على السعر يليها الثقة والافصاح والقدرة على التنبؤ والملاءمة والتماثل والثبات.

جدول رقم (22)

تحليل فقرات المحور الثالث (تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تؤثر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وتوافرها في الوقت المناسب وقابليتها للتنبؤ، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	4.00	0.690	80.00	9.503	0.000
2	تؤثر خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية لما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	4.16	0.688	83.26	11.088	0.000
3	تؤثر خاصية الثبات في القياس للمعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	3.91	0.648	78.14	9.180	0.000
4	تؤثر خاصية التماثل والثبات في الافصاح عن المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	3.95	0.754	79.07	8.287	0.000
5	تؤثر دقة المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	4.19	0.906	83.72	8.580	0.000

مستسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
6	إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الفعالية والكفاءة العالية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	4.14	0.743	82.79	10.062	0.000
7	إن اتسام المعلومات المحاسبية بالمقدرة التنبؤية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.	4.12	0.879	82.33	8.332	0.000
	جميع الفقرات	4.07	0.562	81.33	12.437	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 42 تساوي 2.02

الفرضية الرابعة

يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة (من رقم 1 إلى رقم 6)، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "88.37%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 12.188 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات".

2- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "82.79%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يؤثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات".

3- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "82.79%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.063 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يؤثر

تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات .

4- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "75.81%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.312 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يؤثر تحمل مجلس الإدارة لمسئولياته في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات ."

5- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "73.49%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.863 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "توافر إطار فعال للحوكمة يؤثر في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات ."

6- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "69.77%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 4.794 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يؤثر إعطاء أصحاب المصالح دورهم بالنسبة للمبادئ المنظمة للحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات ."

اختبار الفرضية الرابعة:

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مدى تأثير (سعر السهم) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر الشركات المدرجة) تساوي 3.94، والوزن النسبي يساوي "78.84%" وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 12.732 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول الفرضية الرابعة، ونلاحظ أن مبدأ الإفصاح والشفافية كمبدأ من مبادئ الحوكمة احتل المركز الأول بالترتيب بالتأثير على سعر السهم، تلاه مبدأ حماية حقوق المساهمين ثم مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين ثم مبدأ تحمل مجلس الإدارة لمسئولياته ثم مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة، وكان مبدأ إعطاء أصحاب المصالح دورهم آخر المبادئ تأثير على سعر السهم واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو موسى، 2008).

جدول رقم (23)

تحليل فقرات المحور الرابع (بتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يؤثر توافر إطار فعال للحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	3.67	0.644	73.49	6.863	0.000
2	يؤثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	4.14	0.743	82.79	10.062	0.000
3	يؤثر تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	4.14	0.675	82.79	11.063	0.000
4	يؤثر اعطاء أصحاب المصالح دورهم بالنسبة للمبادئ المنظمة للحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	3.49	0.668	69.77	4.794	0.000
5	يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	4.42	0.763	88.37	12.188	0.000
6	يؤثر تحمل مجلس الإدارة لمسئولياته في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.	3.79	0.709	75.81	7.312	0.000
	جميع الفقرات	3.94	0.485	78.84	12.732	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 42 تساوي 2.02

الفرضية الخامسة:

يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة (من رقم 1 إلى رقم 8)، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس

(يتفاوت تأثر العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "86.51%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.635 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يحد من عامل المعلومات المضللة (الشائعات) مما ينعكس إيجاباً على سعر السهم".

2. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "81.86%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.988 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين والمحليلين حول مستقبل الشركة".

3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "80.47%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.237 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يدعم الموقف المالي للشركة ويزيد من قوته".

4. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "71.63%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 4.631 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينمي الأرباح المحققة للشركة".

5. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "63.72%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.213 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.232" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا يساهم بشكل كبير في إنعاش الأوضاع الاقتصادية للسوق".

6. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "62.33%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.896 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.375" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا يؤثر على قرار توزيعات الأرباح لهذه الشركة".

7. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "60.93%" وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.404 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.688" وهي اكبر من 0.05 مما يدل على أن "تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا ينعكس بدرجة كبيرة على القيمة الدفترية لأسهم الشركة".

8. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "56.74%" وهو أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي -0.943 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.351" وهي اكبر من 0.05 مما يدل على أن "تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا يؤثر على مستوى الاستقرار السياسي وأثره على السوق".

اختبار الفرضية الخامسة:

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (يتفاوت تأثر العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) تساوي 3.53، والوزن النسبي يساوي 70.52% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 5.972 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الخامسة، مما يدل على أن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى $\alpha = 0.05$ ، ويتبين لنا أن عامل المعلومات المضللة (الشائعات) أكثر العوامل تأثيراً بتطبيق الحوكمة إذ أن تطبيق الحوكمة يضمن الافصاح، ونشر المعلومات للجميع وعدم احتكار المعلومات مما يحد من عامل الشائعات ويحافظ على استقرار سعر السهم، يليه عامل التوقعات حول الشركة إذ أن تطبيق الحوكمة يعطي توقعات إيجابية للشركة مما ينعكس على سعر السهم، يليه عامل الموقف المالي للشركة، ثم عامل الأرباح المحققة، إلا أن العوامل التالية تكاد لا تتأثر بتطبيق الحوكمة وهي على الترتيب "الأوضاع الاقتصادية للسوق - توزيع الأرباح - القيمة الدفترية". أما بخصوص تأثير المستوى السياسي على السوق فلا يتأثر نهائياً بتطبيق حوكمة الشركات.

جدول رقم (24)

تحليل فقرات المحور الخامس (بتفاوت تأثر العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

مسلسل	الفقرة	الحسابي المتوسط	المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينعكس على القيمة الدفترية لأسهم الشركة.	3.05	0.754	60.93	0.404	0.688	
2	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينمي الأرباح المحققة للشركة.	3.58	0.823	71.63	4.631	0.000	
3	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر إيجاباً على قرار توزيعات الأرباح لهذه الشركة.	3.12	0.851	62.33	0.896	0.375	
4	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يدعم الموقف المالي للشركة ويزيد من قوته.	4.02	0.597	80.47	11.237	0.000	
5	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة.	4.09	0.718	81.86	9.988	0.000	
6	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينعش الأوضاع الاقتصادية للسوق.	3.19	1.006	63.72	1.213	0.232	
7	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر إيجاباً على مستوى الاستقرار السياسي وأثره على السوق.	2.84	1.132	56.74	-0.943	0.351	
8	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يحد من عامل المعلومات المضللة (الشائعات) مما ينعكس إيجاباً على سعر السهم.	4.33	0.747	86.51	11.635	0.000	
	جميع الفقرات	3.53	0.578	70.52	5.972	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 42 تساوي 2.02

الفرضية الرئيسية: يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مجتمعة (يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين) ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 3.91، والوزن النسبي يساوي "78.23%" وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 14.55 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الرئيسية "تطبيق حوكمة الشركات يحقق جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (المدلل، 2010) ودراسة (أبوشعبان، 2010).

جدول رقم (25)

تحليل محاور الدراسة مجتمعة (يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)

المحاور	إدارة التغيير	الحسابي المتوسط المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	الاحتمالية
الأول	يتوفر أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.90	0.451	78.08	13.158	0.000
الثاني	تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات.	4.15	0.456	82.91	16.457	0.000
الثالث	تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.	4.07	0.562	81.33	12.437	0.000
الرابع	يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.94	0.485	78.84	12.732	0.000
الخامس	يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.53	0.578	70.52	5.972	0.000
جميع المحاور						
		3.91	0.411	78.23	14.550	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 42 تساوي 2.02

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

(1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى المؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (26) ويتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.210 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.275 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (26)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى المؤهل العلمي

العنوان	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
" يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"	بكالوريوس	29	3.966	0.397	1.275	0.210
	دراسات عليا	14	3.797	0.430		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 41" تساوي 2.02

(2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى التخصص العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى التخصص العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (27) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.564 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.23، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.573 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى التخصص العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى التخصص العلمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
" يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"	بين المجموعات	0.194298	2	0.097	0.564	0.573
	داخل المجموعات	6.891641	40	0.172		
	المجموع	7.085939	42			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "23، 40" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.23

(3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى المركز الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى المركز الوظيفي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (28) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.949 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.58، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.138 وهي اكبر من 0.05 مما يدل

على عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى المركز الوظيفي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى المركز الوظيفي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
" يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"	بين المجموعات	0.923993	3	0.308	1.949	0.138
	داخل المجموعات	6.161947	39	0.158		
	المجموع	7.085939	42			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 39" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.58

4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى عدد سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (29) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.525 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.58، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.223 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم تعزى إلى عدد سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول " يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" تعزى إلى عدد سنوات الخبرة

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
" يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"	بين المجموعات	0.744074	3	0.248	1.525	0.223
	داخل المجموعات	6.341866	39	0.163		
	المجموع	7.085939	42			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 39" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.58

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي هدفت إلى توضيح أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم في البورصة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تحرص الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق حوكمة الشركات بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على سعر السهم.
2. يوجد أساس لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين، إلا أن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير لتعزيز متطلبات الحوكمة وما قد يطرأ عليها من مستجدات تتعلق بقواعد الحوكمة وغرس مفاهيمها بشكل أعمق.
3. تعمل الهيئات الإشرافية والرقابية في بورصة فلسطين نحو اتباع أسلوب مهني لتنفيذ متطلبات الحوكمة، من حيث ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية المنشورة، إلا أن الأمر يتطلب اجراءات أكثر إلزاماً للشركات المدرجة بضرورة تطبيق كافة متطلبات الحوكمة بشكل أكثر فعالية واعتبار ذلك شرطاً من شروط الإدراج في البورصة.
4. تم تأسيس المعهد الفلسطيني للحوكمة كإطاراً تنظيمياً ومهنياً لضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات المدرجة في البورصة، إلا أنه يجب تفعيله بشكل أكبر ليكون ملزماً للشركات المساهمة في بورصة فلسطين بتطبيق الحوكمة والرقابة على ذلك.
5. تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، مما يعكس مدى إدراك تلك الشركات لتأثير جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.
6. اتفقت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على أن تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة يساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية، وأن نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية تتمتع بالثقة والثبات والملاءمة والقابلية للتنبؤ يحقق الإفصاح الكافي الذي يعكس الموقف المالي الحقيقي للشركة.
7. احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول ترتيباً في التأثير على سعر السهم، تلاه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ثم مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين، ثم مبدأ تحمل مجلس الإدارة

لمسئوليّاته، ثم مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة، وكان مبدأ إعطاء أصحاب المصالح دورهم أقل المبادئ تأثيراً على سعر السهم من وجهة نظر أفراد العينة.

8. إن تطبيق مبادئ الحوكمة يقلل من أثر عامل المعلومات المضللة (الشائعات) على سعر السهم، إذ أن تطبيق الحوكمة يضمن الافصاح، ونشر المعلومات للجميع وعدم احتكار المعلومات، ويحافظ على استقرار سعر السهم.

9. إن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يزيد من فعالية بعض العوامل المؤثرة على سعر السهم بالإيجاب، فتطبيق الحوكمة ينمي الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة، مما يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة.

10. إن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ليس له تأثير على عامل الاستقرار السياسي كأحد العوامل المؤثرة على سعر السهم، إذ أن الاستقرار السياسي يعتبر عاملاً خارجياً مستقلاً ليس له ارتباطاً مباشراً بقرارات إدارة الشركة الخاصة بالحوكمة.

11. تبين أن هناك توافق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم يعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي إدارة بورصة فلسطين والشركات المدرجة فيها بالتوصيات التالية:

1. بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
2. المحافظة على مستوى كافي وعادل من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الشعور بالأمن والاستقرار على أموالهم.
3. ضرورة قيام بورصة فلسطين بتضمين شرط تطبيق الحوكمة ضمن شروط الإدراج في البورصة ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة والمتوقع ادراجها.
4. مراعاة تطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نظم مالية ومحاسبية سليمة حتى تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية، والحرص على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية تتمتع بالثقة والثبات والملاءمة والقابلية للتنبؤ، بما يحقق الإفصاح الكافي الذي يعكس الموقف المالي الحقيقي للشركة.
5. ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رفع مستوى الحوكمة لما لها من أثر كبير في الحد من عامل الإشاعة على سعر الأسهم في البورصة، والتي قد تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.
6. ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رفع مستوى الحوكمة لما لها من أثر كبير في الحد من درجة المخاطرة في السوق، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.
7. ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رفع مستوى الحوكمة لما لها من أثر كبير في نمو الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي دعم الموقف المالي للشركة، مما يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين والمحليلين حول مستقبل الشركة.
8. ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رفع مستوى الحوكمة لتعكس الأسهم قيمتها الحقيقية لتحفيز المستثمرين على الاستثمار في البورصة في ظل حالة عدم التأكد.

ثالثاً: الدراسات المقترحة:

1. مدى فاعلية معهد الحوكمة الفلسطيني في إرساء قواعد الحوكمة في فلسطين.
2. دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركات.
3. اثر قواعد الحوكمة في تنمية قيمة الشركة، والمحافظة على حصتها السوقية.
4. اثر قواعد الحوكمة على تعزيز الميزة التنافسية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو حمام، ماجد اسماعيل، (2009)، "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ابو دياب، نبيل، (2007)، " آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني"، رام الله.
- أبو موسى، أشرف درويش (2008)، "حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن، (2007) "نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة"، (ط1)، مصر: الدر الجامعية.
- الأسطل، أحمد محمود، (2010)، "دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- باشيخ، عبد اللطيف بن محمد بن عبد الرحمن، (2009)، "أثر لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة استكشافية"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين العدد 74 الجزء الأول.
- جمعة، أحمد حلمي والعريبي، عصام فهد والزعبي، إياد أحمد، (2007)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، (ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الحاج حسن، أحمد، (2011)، " الرقابة وآليات حوكمة الشركات"، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الواحد والعشرون.
- حسانين، أحمد سعيد قطب، (2009)، "التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي"، بحث محكم/ مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم 1 مجلد 46.

حسين، احمد حسين علي، (1997)، " نظم المعلومات المحاسبية: الاطار الفكري والنظم التطبيقية، النظام اليدوي، تحليل وتصميم النظم، نظام الحاسب"، مطابع الإشعاع، الاسكندرية، مصر.

حمزة، محي الدين، (2007)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد الأول.

حنان، رضوان حلوه، (2009)، "مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية"، (ط2)، عمان: دار وائل للنشر، الأردن.

حنفي، عبد الغفار (2003)، " بورصة الأوراق المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

حيدر، فاخر عبد الستار، (2002)، " التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم: منهج الاقتصاد الكلي" دار المريخ للنشر، الرياض.

خلف، فليح حسن،(2006)، "الأسواق المالية والنقدية" عمان، جدارا للكتاب العالمي.

خليل، محمد أحمد ابراهيم، (2005)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية"، تاريخ الزيارة 2011/05/20 متوفرة في الموقع التالي: [http:// www.infotechaccountants.com](http://www.infotechaccountants.com)

خليل، محمد، (2003)، " دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.

السالمي، علاء الكيلاني، عثمان، البياتي، هلال، (2009)، "اساسيات نظم المعلومات الادارية"، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.

سليمان، محمد، (2006)، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري"، الاسكندرية: الدار الجامعية.

شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

شراب، صباح أسامة علي، (2006)، " اثر الاعلان عن توزيعات الارباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، (ط1)، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

الطائي، محمد عبد حسين، (2009)، "المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات"، (ط2)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد الملك، أحمد رجب، (2008)، " دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية"، بحث محكم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم 1 مجلد 45.

عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق، كايد، (2001)، "البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه"، (ط7)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العساف، صالح بن محمد، (1995)، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان.

العصا، أحمد، (2007)، " حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية.. ترف أم حاجة ملحة؟"، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني.

عكش، محمد مهدي، (2011)، " أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

علاونة، عاطف، (2008)، " الحوكمة مطلب جماهيري وحاجة ملحة فلسطينيا "، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الخامس.

علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة، (2007)، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الاسكندرية الدار الجامعية.

عورتاني، هشام (2008)، " الشركات الفلسطينية تواجه قصورا في الضوابط الداخلية والخارجية"، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الخامس.

عورتاني، هشام وموسى، نائل، (2003)، " دليل منهجية الإدارة في المنشآت التجارية المعاصرة"، مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، ط 1.

الفضل، مؤيد محمد، نور، عبد الناصر ابراهيم (2002)، " المحاسبة الادارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

فوزي وآخرون، (2003)، " تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

قاسم، عبد الرزاق (2004)، "نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

القاضي، زياد عبد الكريم، وأبوزلطة، محمد خليل، (2010)، "تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

قباجة، عدنان، (2008)، " اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

المشهداني، ايمان شيحان، طالب، علاء فرحان، (2011)، " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

المصري، ماهر، (2008)، " المفهوم العام للحوكمة في فلسطين معدوم... والمطلوب تطبيق شامل"، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الخامس.

مطر، محمد والسيوطي، موسى، (2008)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والافصاح"، (ط2) عمان: دار وائل.

مطر، محمد ونور، عبد الناصر، (2007)، " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، بحث محكم، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، العدد 1، المجلد 3.

مطيع، ياسر صادق وأبو عقاب، طارق سعيد والشوابكة، عبد الله أحمد، (2007)، "نظم المعلومات المحاسبية"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

مكحول، باسم، (2007)، "محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني" ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني"، رام الله.

الهزيمة، أحمد، صالح، (2009)، "دور المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الأول.

الوزير، جهاد، (2007)، " دور حوكمة الشركات في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الاسواق المالية"، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق المال الفلسطيني، فلسطين.

Abu- Saud, Heba, (2005). **The enhancement of the Participatory Climate For Corporate Governance in Egypt Towards Integration with Global Initiatives , Corporate Governance and it's dimensions, (5th) Convention**, University of Alexandria, Vol. 2

Belkaoui, Ahmed R., (2004), "**Accounting Theory**", 5th ed., Thomson Learning, London.

Black et. Al., (2003), **Does Corporate Governance Affect Firm Value?** Evidence from Korea, Korea University Business School.

Brigham, Eugene F. Ehrhardt, Michael C., (2008), "**Financial Management Theory and practice**", 12th Ed., USA: South-Western, Thomson.

Brown, Lawrence D. and Caylor , Marcus L., (2004) , "**Corporate Governance and Firm Performance**".

Charkham, Jonathan, (2005) **Keepin better company, Corporate Governance ten years on**, second edition, Oxford University Press.

Colley,John,et al, (2005), **What is Corporate Governance**, McGraw-Hill Professional

Core,et.al.,(2005,**Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations.**

Frank Yu, (2006), "**Corporate Governance and Earnings Management**" Carlson School of Management, University of Minnesota, Minneapolis.

<http://www.oecd.org>.

Lambert Richard, Christian Leuz, Verrecchia Robert E.,(2007), **Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital**, Journal of Accounting Research, Vol. 45, Pages 385-420

Laudon, k. Laudon, J., (2010), "**Management Information Systems: Managing the Digital firm**", (11th ed.), New Jersey: Upper Saddle River.

OECD,(2004),**Principles of Corporate Governance** Available:

Okpara, John O., (2009) "**Corporate governance in a developing economy: barriers, issues, and implications for firms**".

Shawwa, Mahmoud , (2007) **Corporate Governance and firm's Performance in Jordan**, University of Wales, Bangor.

مواقع الكترونية:

- موقع حوكمة الشركات www.hawkama.net
- موقع بورصة فلسطين www.p-s-e.com
- موقع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية www.pcma.ps

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة



الجامعة الإسلامية-غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

بسم الله الرحمن الرحيم
استبانة لقياس دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على
سعر السهم

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة..... المحترم/ة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تحية طيبة وبعد،،،

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث أكاديمي لنيل درجة الماجستير من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ضمن برنامج المحاسبة والتمويل.
وتهدف الاستبانة إلى قياس دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم.

وحيث إنني أعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة ومساندة الباحثين في أبحاثهم التي تخدم تطور مجتمعنا، فاني أمل أن أجد التعاون المعهود بكم من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة.

لذا أرجو من سعادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، وبالتالي التوصل إلى توصيات لوضع الحلول المناسبة.

أؤكد بأن يتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة، وألا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأؤكد الاستعداد لتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث/عبد الرزاق حسن الشيخ

طالب ماجستير - الجامعة الإسلامية بغزة

الاستبانة

القسم الأول: المعلومات العامة

أولاً: معلومات شخصية:

5. المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

6. التخصص العلمي:

إدارة أعمال محاسبة اقتصاد

علوم مالية ومصرفية أخرى، حددها.

7. المركز الوظيفي:

عضو مجلس الإدارة مدير عام الشركة مدير مالي
 مدير تنفيذي رئيس قسم أخرى، حددها.

8. عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي:

أقل من 6 سنوات من 6 – أقل من 10 سنوات
 من 10 – أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر.

ثانياً: معلومات عامة حول الشركة:

5. نشاط الشركة:

صناعي خدماتي استثمار
 مصرفي تأمين

6. عمر الشركة: (مدة ممارسة الشركة لنشاطها)

أقل من 6 سنوات من 6 – أقل من 10 سنوات
 من 10 – أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر.

7. عدد موظفي الشركة:

أقل من 11 من 11-50 من 51-100 أكثر من 100

8. رأسمال الشركة: _____

القسم الأول: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

يحقق تطبيق حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذه الفرضية سنقوم باختبار الفرضيات الفرعية التالية:

المحور الأول: يتوفر أساس مُحكَم وفعال لتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:

م	البيان	موافق بدرجة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1	تتوفر تشريعات محكمة وواضحة في البورصة تساهم في ضبط أداء السوق مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.				
2	تعمل إدارة بورصة فلسطين على ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركة.				
3	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركة.				
4	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في ضبط الأداء المالي في الشركة.				
5	تتوافق شروط الإدراج في بورصة فلسطين مع قوانين الشركات المعمول بها.				
6	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في بورصة فلسطين بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.				
7	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على المعلومات بصفة دورية ومنظمة.				
8	تعمل الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة والحفاظ على مستوى عالٍ من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.				

المحور الثاني: تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بتطبيق حوكمة الشركات:

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تحرص الشركة على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية.					
2	تعمل الشركة على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب وقابلة للتنبؤ في قوائمها المالية.					
3	تعمل الشركة على توفير عناصر الثقة في المعلومات المحاسبية بما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق.					
4	تعمل الشركة على توفير خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية بما يساعد المستثمر على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب.					
5	تعمل الشركة على توفير خاصية التماثل وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بما يسهل على المستثمر عملية التحليل واتخاذ القرارات.					
6	تحرص الشركة على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية يمكن الاعتماد عليها في الاستثمار.					
7	تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمر.					
8	تحرص الشركة على توفير معلومات محاسبية من خلال قوائمها المالية ذات قدرة تنبؤيه تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد.					

المحور الثالث: تدرك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تأثير جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم:

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تؤثر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وتوافرها في الوقت المناسب وقابليتها للتنبؤ، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					
2	تؤثر خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية لما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					
3	تؤثر خاصية الثبات في القياس للمعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					
4	تؤثر خاصية التماثل والثبات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					
5	تؤثر دقة المعلومات المحاسبية، إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					
6	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الفعالية والكفاءة العالية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					
7	اتسام المعلومات المحاسبية بالمقدرة التنبؤية، يؤثر إيجاباً على سعر السهم للشركة التي تطبق حوكمة الشركات.					

المحور الرابع: يتفاوت ترتيب تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة:

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يؤثر توافر إطار فعال للحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.					
2	يؤثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.					
3	يؤثر تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.					

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
4	يؤثر اعطاء أصحاب المصالح دورهم بالنسبة للمبادئ المنظمة للحكومة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.					
5	يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.					
6	يؤثر تحمل مجلس الإدارة لمسئوليته في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إيجاباً على سعر السهم في تلك الشركات.					

المحور الخامس: يتفاوت تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على سعر السهم بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينعكس على القيمة الدفترية لأسهم الشركة.					
2	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينمي الأرباح المحققة للشركة.					
3	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر إيجاباً على قرار توزيعات الأرباح لهذه الشركة.					
4	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يدعم الموقف المالي للشركة ويزيد من قوته.					
5	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يعطي توقعات إيجابية للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة.					
6	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينعش الأوضاع الاقتصادية للسوق.					
7	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يؤثر إيجاباً على مستوى الاستقرار السياسي و انعكاسه على السوق.					
8	تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يحد من عامل المعلومات المضللة (الشائعات) مما ينعكس إيجاباً على سعر السهم.					

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

الباحث/ عبد الرزاق حسن الشيخ
طالب ماجستير - الجامعة الإسلامية بغزة

ملحق رقم (2)

قائمة الحكمين

الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
أ.د سالم عبد الله حلس	محاسبة	أستاذ	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. جبر إبراهيم الداور	محاسبة	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	جامعة الأزهر
د. حمدي شحده زعرب	محاسبة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. عصام محمد البحيصي	محاسبة	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. علي عبد الله شاهين	محاسبة	أستاذ مشارك	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
د. ماهر موسى درغام	محاسبة	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
د. محمد ساير الأعرج	محاسبة	أستاذ مساعد	عميد العلوم والتكنولوجيا	كلية العلوم والتكنولوجيا
د. سمير صافي	الإحصاء	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. نافذ محمد بركات	الإحصاء	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية